مقدمة

القاهرة الكبرى
دراسة فى جغرافية المدن

بقلم: د. جمال حمدان

إذا عدت المدن العواصم العظمى فى العالم، فالقاهرة واردة بالتأكيد فى العشرة الأولى أو العشرة ونيف. وهى المدينة الأولى - المطلقة - فى قطاع هائل متصل من العالم القديم قد يجاوز ثلثه مساحة ويتعدى آفاق القارة الأفريقية إلى تخوم الألب ووسط آسيا. بل إن بضعة لا يستهان بها من الدول الأفريقية لتقل سكانًا - سكان كل منها أقصد - عن حجم القاهرة كثيرًا أو قليلًا، وذلك حتى دون أن نذكر أن القاهرة تستأثر وحدها بنحو نصف

سكان العواصم الأفريقية الخمسين مجتمعة!

وإن حصرت العواصم المخضرمة العريقة فى الدنيا، فلعل القاهرة (وأسلافها أو بأسلافها) هى أم المدن جميعًا، وعلى أية حال فقليلة جدًّا هى المدن التى يمكن - كدمشق - أن تنافسها فى هذه الصدارة. وحتى نتمثل هذا البعد الزمانى السحيق بشىء من التجسيد الذهنى، يكفى أن نقول إنه قد يعادل مجموع تاريخ حفنة ليست بالقليلة من عواصم غرب أوربا، وقد يرجح كل تاريخ عواصم العالم الجديد مجتمعة..

أما إذا اعتبرنا الوزن الحضارى والنفوذ السياسى والوقع والإشعاع القومى والفكرى، فما من عاصمة فيما نظن لها فى دولتها ما للقاهرة من ثقل ومركزية طاغية وسيطرة أو توجيه، بل وإلى حد الإفراط ربما. ولقد يختلف علماء المدن حول السؤال القديم: هل العواصم هى أكبر وخير مايمثل ويجسم روح بلدها وكيانه، وذلك باعتبارها بوتقة تنصهر فيها عناصره وأقاليمه، أم هى بطبيعتها العالمية الكوزموبوليتانية بالضرورة وبما تضم من

جاليات وأجناس أجنبية وبما تتطلع دائمًا إلى الخارج تؤلف بينها طبقة «كاستية» خاصة من المدن فى العالم أشبه ببعضها البعض منها بصميم أقطارها المحلية؟ مهما اختلف الرد، فلا خوف فى حالة القاهرة، ولا يمكن له أن يقوم، فهاهنا عاصمة تستقطر وتستقطب روح الوطن وترمز إلى جوهر كيانه حضاريًا وماديًا، جغرافيًا وتاريخيًا، ربما كما لا تفعل عاصمة أخرى.

هذه إذن هى القاهرة: تاريخ مفعم مجمد أو محفوظ كل حجر فيها مشبع بعبق الماضى وعرقه، كل شبر منها يحمل بصمات الإنسان. إنها - كبيت جماعى كبير، وكمنطقة مبنية لا مثيل لكتلتها فى مصر - عمل فنى من مقياس ضخم مهندسه وساكنه هو المصرى، وهى بهذا أكثر أو أكثف رقعة من اللاندسكيب الحضارى فى مصر «تبشيرًا» وحملًا للطابع البشرى، وبنفس الدرجة أبعدها عن ملامح الطبيعة الخام واللاندسكيب الطبيعى الغفل للوادى..

ورغم هذا كله، فإن القاهرة من أسف من أقل

العواصم حظًّا فى دراسات المدن العلمية الحديثة. كثيرة هى لا شك الكتابات الأكاديمية والشعبية المتاحة عن هذه المدينة الخالدة، ولكن الغالب عليها إما التاريخ عمومًا أو تاريخ العمران أو الآثار خصوصًا. وربما أضفنا بعض كتابات «هواة المدن» من الرحالة أو الأدباء أو الصحفيين، لاسيما منهم الأجانب.

أما دراسة المدينة ككل حى متعضون فوّار محدد السمات والقسمات، كمجتمع مركب متلاطم مضطرم يضطرب فى وعاء جغرافى واضح المعالم بارز التضاريس، أما دراسات علم اجتماع المدن وجغرافية المدن بوجه خاص، أما مورفولوجية القاهرة الكبرى، تركيبها الوظيفى، أيكولوجيتها البشرية، نموها السكانى وزحفها العمرانى وضوابطه، هيدرولوجية النقل ومشاكله الخانقة المختنقة، الطبوغرافيا الاجتماعية والتوزيع الجغرافى للطبقات والحرف، إقليم المدينة وحدوده، التخطيط المستقبلى ومؤشراته.. الخ، أما هذا كله فمازال فراغًا مقلقًا وأرضًا بكرًا (ولا نقول مجهولة) منذ ظهرت أول

وآخر محاولة جادة فى هذا الميدان الضخم، ونعنى بها دراسة كليرجية[1] فى الثلاثينات، والتى دفع بها نمو العاصمة المدى الانفجارى الحديث إلى زوايا المكتبة التاريخية بدرجة أو بأخرى.

والكتاب الحالى الذى نقدم له بين يدى القارئ نموذج شيق وطريف بل وبارع لكتابات المثقفين من الصحفيين الرحالة الأجانب هواة المدن الذين يحاولون بذكاء أن يستقطروا روح أمة وشخصية بلد من خلال عاصمتها وعن طريق التجربة الحية والخبرة الشخصية، مدعمة بقراءة واسعة فى التاريخ والتراث تترامى من الفولكلور إلى اللغات، ومن الدين إلى الأدب، ومن الجغرافيا والاجتماع إلى العمارة والهندسة.. إلخ.

ولقد يختلف القارئ مع بعض الأحكام والنظرات التى أوردها المؤلف كأجنبى عابر، فهذا أمر لا مفر منه وتلك عمومًا نقطة ضعف الكاتب الأجنبى أيًّا كان ومهما

---

(١) Marcel Clerget, Le Caire, Etude de Géographie Urbaine et d'Histoire Econ omique, Le Caire, 1934, (2 vols.).

حاول، ولكن من المحقق - بالمقابل - أننا سنلمس لمسًا نقطة القوة وميزة العين الأجنبية النافذة الثاقبة ترى وتلتقط من اللمحات الشفافة واللفتات الدقيقة اللماحة .ما قد أخفى الألف عن عين صاحب الشأن نفسه حتى غاب عنه أو كاد.

الكتاب إذن - فى كلمة - قصة رحلة travelogue رحلة فى الزمان والمكان، طولها مدينة وعرضها زيارة. ولكنها قصة دسمة ثرية مع ذلك، وممتعة وجذابة إلى ذلك. إنه سياحة بلا دليل، وتاريخ بلا أرقام، وجغرافية بلا خرائط، وهندسة وعمارة بلا لوحات، واجتماع بلا نظريات، وأيضًا سياسة بلا شعارات: قل باختصار: علم وثقافة بلا دموع، كما يعبر الأوربيون.

نعم، بلا دموع. ومن هنا بالدقة تبدأ مهمة هذه المقدمة. ففى تصورنا أن مثلها - لا سيما ونحن نحتفل بالعيد الألفى للقاهرة - ينبغى أن يوفر الأساس العلمى الصلب، والقاعدة المادية والفيزيقية لهذا البناء المدنى الشامخ المعقد والمتعدد الأبعاد. فلعل من المفيد للقاهرى

ابن العاصمة، وللمصرى أبى العاصمة، فضلا عن أخيها العربى، أن يكون لنفسه خريطة ذهنية مبسطة تلم شتات مدينته المترامية وأطرافها فى صورة اختزالية متكاملة دالة وهادفة، تؤكد الخطوط العريضة فى هيكلها وتكمل خبرته اليومية ومعايشته الجارية لأحيائها وحياتها.

لتكن هذه، إذن وبعبارة أخرى، مقدمة مبسطة فى جغرافية المدينة، تحلل الأساس الطبيعى الذى تقوم عليه العاصمة موقعًا وموضعًا، وتتتبع نموها العمرانى فى ظاهرها وظهيرها، وكذلك خطتها الهندسية وكتلتها المبنية، ثم تحدد وظائفها وتوزع طبقاتها الاجتماعية وأقاليمها التركيبية، وقد تعالج أهم مشاكلها واختناقاتها. وكثير من هذه -بالفعل- جوانب عرض لها الكتاب بصورة أو بأخرى.

أما عن الترجمة والتعريب فلسنا بحاجة -أحسب- إلى الوقوف عندها طويلاً أو قصيرًا، وهى من قلم واحد من سادة الأدب والفكر وعمالقته المعدودين فى مصر، ذى سلطان عظيم على لغتى الأصل والنقل معًا بل وعلى

الثقافتين العربية والغربية على حد سواء وعلى أرفع المستويات. ثم إن أمر هذه الترجمة متروك للقارئ نفسه، فهى مكافأته الحقيقية -كما أثق- فى هذه الرحلة الشائقة. وحسبى هنا أن أشهد مخلصًا أننى قطعت شوطًا كبيرًا فى مطالعة النص وأنا أظنه تأليفًا ودون أن أفطن إلى أنه عمل مترجم، وهذه ولا شك أكبر شهادة لأى ترجمة ومترجم. فأنت هنا تشعر أنك تقرأ لصاحب «القنديل» بأسلوبه، بجمله التأثيرية ووقفاته ولزماته، بكل خصائصه ونكهته، كل أولئك فى أمانة وولاء للنص الأجنبى هما أول ما يطلب فى ترجمة. وهناك كما يقال من إذا ألفوا ترجموا، وإذا ترجموا ألفوا، ولكنك هنا أبعد ما تكون عن هذا. على العكس تمامًا، ستجد التزامًا أمينًا بالنص حريصًا على روح المؤلف، ولكن دون أن ترتطم قط بتلك التراكيب الفجة أو التشويهات والاهتزازات التى تسقط فيها عبودية الحرفية.

الموقع والموضع

والموقع هو ذلك الإطار الجغرافى الكبير الذى تحدده العلائق المكانية العريضة والقيم الإقليمية النسبية التى تتعدى كثيرًا جدًّا الحدود المحلية للمدينة وقد تصل إلى أبعاد قارية برمتها. لذا فهو فكرة متغيرة على العصور، وبالتالى فقليل من المواقع مايعد خالدًا فى التاريخ. أما الموضع فهو بكل بساطة الرقعة المحلية التى تقوم عليها الكتلة المبنية مباشرة، وهو لا يتغير إلا بزوال جسم المدينة ذاته وانتقالها إلى رقعة أخرى.

والقاهرة تحتل موقعًا فريدًا فى مصر وخارج مصر. ففى إطار التقاء الدلتا بالصعيد، فى عقدة الوادى وصرته، موقع حتمى خالد ظلت العواصم تدور فيه، قد تنتقل من موضع إلى موضع، ولكنها لا تخرج عنه إلا فى فترات عابرة - وربما قيل شاذة - فى التاريخ القومى، مثله فى هذا مثل خاصرة الرافدين فى العراق حيث تتابعت العواصم ابتداء من بابل إلى قطيسفون إلى بغداد، ومثل

تونس على رأس البلد وعلى خاصرة البحر المتوسط حيث تناسلت أو تناسخت قرطاجنه وتنس وتونس.

فموقع القاهرة إذن هو خاصرة مصر، مجمع الوادى والفرعين، وملتقى الصحراوين، كأنما القطر كله على ميعاد فيه. ولذا تحركت فيه العاصمة عبر العصور ولكن دون أن تخرج عن مجاله المغناطيسى. فمن منف الفرعونية (فى منطقة البدرشين حاليًا) إلى أون أو هليوبوليس (عين شمس ومصر الجديدة الآن) إلى بابليون (مصر القديمة) إلى الفسطاط العربية ثم إلى العسكر والقطائع الطولونية حتى القاهرة الفاطمية - كل أولئك حلقات متباينة فى سلسلة جغرافية أو نسل أقليمى واحد أساسًا.

وإذا كانت العاصمة قد عرفت اطارًا إقليميًّا مختلفًا ومتطوحًا أكثر من مرة، كطيبة (الأقصر) فى الجنوب الأقصى، وأفاريس قاعدة الهكسوس فى شرق الدلتا، والاسكندرية البطلمية الرومانية، فإنما كانت الأولى فى المرحلة التكوينية للدولة المصرية، وكانت الثانية انحرافة غزو أجنبى بحت، بينما أتت الثالثة انحرافة استعمارية

لامبراطورية بحرية على الجانب الآخر من المتوسط. وظلت حيناً أشبه بجزيرة غريبة من الأرخبيل اليونانى نقلت وألصقت بالساحل المصرى سياسيًّا وبشريًّا.

والانتقال من منف إلى الفسطاط يمثل نقطة انتقال هامة فى التوجيه الطبيعى والسياسى: فهو انتقال من الضفة الغربية إلى الشرقية، ويشير إلى أن منف، التى كانت سهلة الاتصال بالدلتا مثلما كانت أسهل اتصالاً بالصعيد (حيث المعمور الزراعى يقع فى سواده الأعظم على ضفته الغربية)، كانت عمومًا أدنى إلى التوجيه المصرى المحلى..

أما الفسطاط فكانت أكثر اتفاقًا مع توجيه الفتح العربى الجديد، الذى هو نحو الخارج أولاً وبرى الطابع ثانيًا، وذلك بعد أن أصر الخليفة عمر على قائده عمرو «ألا يجعل بينه وبين المسلمين ماء»، فاختار موضع الفسطاط بدلا من الاسكندرية ومن الجيزة كما كان البعض قد اقترح عليه. ومن هنا أصبحن الفسطاط فى موضع أشبه بالكوفة والبصرة فى العراق، كلها ترسم

مروحة حول رأس الجزيرة العربية، وكل منها يقع على نهاية واد صحراوى يخرج منها أو قربها وينتهى إلى ماء نهر كبير ولكن أساسًا دون أن تعبره.

من هناك أيضًا بدأت الجيزة تلعب دور رأس الجسر أمام الفسطاط - لاحظ اشتقاق الاسم من الاجتياز والمجاز - أى همزة الوصل بين العاصمة والصعيد، وورثت بذلك ظل منف - الظل فقط - ولذا ظلت دائمًا وحتى بدايات قرننا هذا حلة صغيرة مجمدة. وفى هذا الدور كانت جزيرة الروضة أشبه بنصف جسر طبيعى بين الجيزة والفسطاط، يكمله عادة نصف آخر معلق من السفن الثابتة..

ومن الضرورى هنا أن نذكر أن موضع الفسطاط فيما هو اليوم نهاية مجمع القاهرة المدنى جنوبًا إنما يمثل ما كان فى حينه أضيق - وأسهل - عبور للنهر بين ضفتيه، فى عصر كان النهر يمثل عقبة مواصلات لا يستهان بها. ذلك أن شاطئ النيل الشرقى لم يكن يتبع حده الحالى، بل كان يبدأ من قرب مكان الفسطاط ثم ينحرف بشدة نحو

الشمال الشرقى إلى قلب القاهرة الحالى فى الشمال، بحيث كان الثلث أو المثلثات العربى من الرقعة الحالية تقريبًا ماء وجزءًا من مجرى النيل.

ومعنى هذا أيضًا أن الضفة الشرقية لم تكن بمثل منها يمثل إضافة للبابس تكونت بالتدريج عبر القرون اتساعها الحالى، بل كانت أقل مساحة، والمثلث الغربى نتيجة لإرسابات النهر الطمية، بينما أخذ النهر نفسه يتراجع نحو الغرب بانتظام، وهذه هى الحركة التاريخية التى تعرف بهجرة مجرى النيل نحو الغرب. أما تلك الأرض التى انحسر عنها النهر فلم تكن ناضجة فيزيوغرافيًا على الفور، وإنما ظلت مواطئ رطبة تملؤها البحيرات والخلجان والمضاحل ولا تصلح للسكنى والتعمير إلا بعد قرون من الإرساب والنضج والصلابة. فمثلاً لم تظهر منطقة الأزبكية كأرض صلبة إلا منذ الفاطمية، ومنطقة باب اللوق إلا منذ الأيوبية.

وعند هذا الحد، يمكننا أن نكوِّن تصورًا عريضًا لموضع منطقة القاهرة عامة. فالضفة الشرقية تحدها سلاسل

تلال تقترب من النهر فى الجنوب وتنفرج بعيدًا عنه كلما اتجهنا شمالاً هى جبل المقطم الذى ينتهى فى الشمال بالجبل الأحمر قرب العباسية. وحواف هذه السلسلة تتراوح بين ١٠٠ متر فى الجنوب، ٨٠ مترًا فى الشمال. وتخرج من السلسلة عدة بروزات ناتئة نحو الغرب كتلول ثانوية هى من الجنوب إلى الشمال تلول عين الصيرة ثم زينهم فقطع المرأة.

فإذا عرفنا أن شاطئ النيل هنا يقع عمومًا على منسوب نحو ٢٠ مترًا، أدركنا أن الضفة الشرقية، التى تتسع كالمروحة شمالاً وتضيق جنوبًا، ينحدر سطحها كلما اتجهنا من الصحراء إلى النهر، أى أن القطاع الشرقى منها مرتفع والغربى منخفض (كلمة بولاق مثلا أصلها بلاق وتعنى لغة «الأرض المنخفضة»، بمثل ما أن الشرقى أقدم جدا فى تكونه بينما الغربى أحدث ويزداد حداثة كلما اقتربنا من النهر.

وعلى العكس من هذا الضفة الغربية، فليس ثمة حائط تلى، بل تمتد الأرض الزراعية حتى هامش

الصحراء، والأرض تنحدر لا نحو النهر بل نحو الصحراء ولكنه انحدار طفيف جدا لا يقدر إلا بالبوصات حيث يصل فى الضفة الشرقية إلى عشرات الأمتار، إلا أنه مع ذلك واضح للعيان كما يمكن للناظر أن يرى من فوق كوبرى الزمالك تجاه ميت عقبة.

وترتيبا على ذلك كله، فإن أرض الضفة الغربية سهلية منبسطة بعامة وكلها كانت أرضا زراعية، بينما الشرقية منحدرة تصلها نهايات الأودية الصحراوية والتلية التى تعرف السيول الشتوية المفاجئة والتى يعرفها أكثر سكان الأحياء الشرقية كالعباسية والجمالية حين تتحول شوارعهم المائلة إلى خنادق مائية مؤقته. وبينما تمتد شوارع الضفة الغربية (باستثناء طريق الهرم) كطرق مسطحة موحدة المستوى، ينفرد القطاع الشرقى من الضفة الشرقية بظاهرة الشوارع السلمية حيث تتحول إلى درج حقيقى يذكرنا بشوارع المدن الجبلية فى أوربا وبخاصة حوض البحر المتوسط.

أخيرًا وعمومًا، كيف تبدو قيمة موضع القاهرة إذا وضعت فى الميزان؟ ثمة مزايا لاشك واضحة. فالضفة الشرقية محمية من ثلاث جهات بالنهر والتل، وهى مفتوحة من الشمال فقط. ثم ان وجود التلال الشرقية يوفر للمدينة مادة بناء ثمينة من الحجر مثلما يوفر لها النهر خامة الطوب. وارتفاع القطاع الشرقى يعوض عند البعد عن النهر بجفاف الهواء الصحى وحركته النشطة المنشطة، فى حين يتمتع القطاع الغربى بجبهة مائية منعشة ومرطبة. وأخيرًا فان كثرة الجزر كثرة غير عادية فى المنطقة - كنتيجة لتغير مستوى الارساب فجأة مع الانتقال من الوادى الضيق إلى الدلتا الواسعة - هذه الكثرة توفر قواعد هامة لعبور النهر ولنمو المدينة.

نمو القاهرة بين ضوابطه ومحاوره

فى هذا الإطار الطبيعى الملائم إذن نستطيع أن نتتبع حركة المدينة التاريخية منذ العصر العربى. حين نشأت

الفسطاط فى أقصى الجنوب، قرب النهر والتل معًا، فإنما كانت مدينة حربية أساسا، تنشد موضع حماية معلقا على التل ومحصنًا بالطبيعة. فكانت فى النتيجة مدينة أكروبوليس، أى مدينة قمة تل. (ومن الطريف، وهو) بالتأكيد أكثر من صدفة، ان ديزموند ستيوارت مؤلف هذا الكتاب يذهب إلى حد تشبيه جامع ابن طولون على جبله بالبارثينون على الأكروبول فى أثينا !) وحين بنيت العسكر إلى الشمال الشرقى منها، ثم القطائع على جبل يشكر فى نفس الاتجاه، وأخيرًا القاهرة المعزية التى بدأت كمدينة ملكية محرمة، فإنها لم تغير تلك الصفة الأكروبولية العسكرية أساسًا، فكانت جميعها تلتزم السفوح التلية العالية فى الشرق، وكانت تعززها بخط دفاع وحماية آخر هو أسوار المدينة المتعددة والمتعاقبة. وكل ما حدث أنها كانت تزحف فى موضع جنوبى إلى موضع أكثر شمالية.

ومن الطريف، ما دمنا قد تحدثنا عن المدينة المسورة وسور المدينة، أن نلاحظ أولا أن مصر فى هذا الصدد شذوذ عالمى نادر، وثانيًا أن القاهرة بدورها شذوذ نادر فى

مصر نفسها.. ففى العصور الوسطى وعهد الإقطاع كانت المدينة المسورة هى القاعدة العالمية طلبًا للحماية من الأخطار الخارجية والصراعات الإقطاعية الداخلية. ولكن حالات ثلاث فقط فى العالم لم تكد تعرف أسوار المدن بفضل حمايتها الجغرافية الطبيعية وتصفية النظام الإقطاعى منذ وقت مبكر: تلك هى بريطانيا واليابان ومصر وكلها جزر حقيقة أو مجازًا على ضلوع قارة يفصلها عن بحر الماء أو بحر الرمل. لقد كانت الصحراء - كما يعبر لويس ممفورد - هى السور الطبيعى لمصر. ولكنها لم تكن كذلك للقاهرة تمامًا. فقد كانت العاصمة بموقعها وأهميتها موطن الخطر الخارجى دائمًا والصراع الداخلى كذلك، فكان السور ضرورة استراتيجية منذ البداية وتعددت أسوارها وتحصيناتها واتسعت مع نمو المدينة، وذلك حين لم تعرف المدن الإقليمية المصرية السور أو الحائط عدا بعض الموانئ الثغور.

هذا عن نمو المدينة فى حضن التلال. وفى المراحل اللاحقة فقط بدأ يضاف إلى التوسع نحو الشمال، توسع

فى اتجاه جديد نحو الغرب. فمع نمو الأرض الطمييـة ونضجها الفيزيوغرافى على حساب النهر المتراجع غربًا، بدأ الاستثمار الزراعى ثم البنائى العمرانى يزحف غربًا. لقد بدأت المدينة تنزل هابطة من الكنتورات العالية إلى الكنتورات المنخفضة بالتدريج. وبعد أن كانت تتشبث بضلوع التل ورأسه وتخشى الاقتراب من النهر حيث خطر الفيضان والاستبحار أو كما لو كانت تخجل منه riv-er - SHY أخذت تتحول من مدينة أكروبوليس معلقة إلى مدينة نهرية شاطئية مستوية. لقد تحررت المدينة من عقال الجبل وإسار السور معًا وفى نفس الوقت.

وفى المحصلة، فلقد أخذت رقعة العمران والمنطقة المبنية تنمو فى اتجاهين لا فى اتجاه واحد، شمالاً وغربًا، أو قل على محور شمالى غربى عمومًا. وتلك هى الحركة التاريخية الأساسية والمفتاح فى نمو القاهرة، وهى حركة مطردة وإيقاع ثابت، مهما توقفت المدينة أو انتسكت فى مراحل الجمود أو الانكماش.

وحتى أيام الحملة الفرنسية ومحمد على كان خط

الحسينية - باب الشعرية - بولاق يمثل أقصى حدود امتداد المدينة شمالاً، دون أن يعنى هذا بالضرورة أن كل ما إلى الجنوب كان عمرانًا كاملاً وسكنى متصلة، بل كانت هناك فجوات شاسعة تتخلل المنطقة المبنية، ودون أن يعنى كذلك انعدام العمران المبعثر الخفيف إلى الشمال ولقد كان محمد على هو الذى اخترق ذلك الحد وتعداه شمالاً، نحو شبرا، كما كان عباس هو الذى بدأ العباسية عبر الحسينية. ومع ذلك فقد كان محمد على نفسه هو الذى بدأ الاتجاه إلى جاردن سيتى لتكون سكنًا راقيًا لعائلاته، بينما أن حى الاسماعيلية لم يبدأ إلا أيام إسماعيل والتوفيقية أيام توفيق.

وبالمثل فإن النمو الأساسى فى نطاق مثل الفجالة - الظاهر - غمرة - السكاكينى، أى جنوب خط المترو ومحطة مصر، لم يتم حقيقة الا بعد ١٩٠٠. وأحدث من ذلك كله بالطبع نمو الشمال الشرقى ابتداء من الدمرداش ومنشية الصدر عبر القبة بأقسامها ومنشية البكرى حيث يتفرع إلى شعبتين: إلى الزيتون فالحلمية

فالمطرية فعين شمس شمالاً، والى مصر الجديدة جنوبًا. وهذا يصدق أيضاً على نمو الشمال ابتداء من روض الفرج إلى الساحل وشبرا (بأقسامها الحدائق والخيمة والمظلات والبلد).

ونفس الشيء يقال عن الضفة الغربية حيث ظلت الجيزة مدينة متواضعة إلى بداية القرن الحالى، وظلت تنمو شمالاً ببطء كشريط يزداد سمكًا وعمقًا، إلى أن دخلت فى موجتها المدية مع وبعد الحرب الأخيرة حتى وصلت عبر الدقى والعجوزة إلى امبابة فى عروض تناظر عروض حى الساحل على الضفة الشرقية أو تكاد. وبعد أن كان عمران الجيزة يقع دائمًا «جنوب» القاهرة، أصبح يقع «غربها» نصًا. وهنا نلاحظ أن نمو الضفة الغربية بأستثناء بندر الجيزة هو نمو طارئ حديث جدًا إذا قورن بالضفة الشرقية عمومًا.

وهنا لا تتأكد لنا حقيقة واحدة وهى أن النمو كله – على الضفتين – مندفع نحو الشمال، وإنما تتأكد كذلك حقيقة أخرى لا تقل مغزى وخطرًا وهى أن النمو

متوقف تمامًا إلى درجة الشلل فى الجنوب، وفى الضفتين أيضًا على السواء. فلم تتعد مصر القديمة حدودها المزمنة قرب أثر النبى، وكذلك الجيزة القديمة (البندر). وإذا كانت المعادى وحلوان على الضفة الشرقية تمثلان نموًا حديثًا وعصريًا، حلوان منذ اسماعيل كمدينة استشفاء، والمعادى منذ توسعت وتوطدت جالية الاستعمار البريطانى، فإنها تمثل ضواحى منفصلة عن جسم المدينة ولا تنقض القاعدة بقدر ما تؤكدها. وقل الشيء نفسه عن نمو منطقة الهرم حديثًا، فهى أقرب إلى النمو الشريطى الخطى على أطراف المدن Ribbon development.

والخلاصة أن الحدود الجنوبية لجسم القاهرة تمثل الثوابت الاستاتيكية Constants فى حركة المدينة، حيث تمثل الحدود الشمالية العوامل المتغيرة النامية والدينامية Variables وأن فى مجرد الفرق فى التسمية بين مصر القديمة فى أقصى الجنوب ومصر الجديدة فى أقصى الشمال لتلخيصا بليغا لكل تاريخ وحركة النمو داخل هذا

المجمع المدنى الحافل.

على أنه ليس يكفى أن نفسر هذا التناقض بين الشمال والجنوب بحتم الموضع المحلى وحده من اختناقه فى الجنوب وانفساحه السهلى فى الشمال. فلاشك أيضًا أن ثروة الدلتا الغنية من زراعة وانتاج، وانفتاحها بما يقع خلفها من موانى واتصالات خارجية تجارية، تمثل لا شك قطب جاذبية للعاصمة أقدر على تغذية صناعتها بالخامات وسكانها بالغذاء وأسهل اتصالا وأقدر على التصرف الخارجى. بل قد يمكن أن يقال إن نمو القاهرة شمالا فى لسانيه الأساسيين شمالا وشمالا شرقا هو انعكاس بعيد فى نهاية المطاف لجاذبية الاسكندرية والسويس على الترتيب..

واذا كان التناقض فى قوة النمو واضحًا صارخ الوضوح ما بين الشمال والجنوب، فهو على الأقل حقيقة مؤكدة ما بين الشرق والغرب أيضًا. ففى الشرق حائط المقطم يقف حائلا منذ العصور الوسطى يخنق كل إمكانيات النمو، حتى فى الوقت الحالى لا يمثل مشروع

مدينة هضبة المقطم أكثر من محاولة رمزية. أما غربًا فإن المدينة استعمرت النهر نفسه - أعنى جزيرتى الجزيرة والروضة - ثم عبرته لتجعل من الضفة الغربية شقيقة صغرى للشرقية تناظرها طولا وأن دقت عرضًا، ولتجعل من المجمع المدنى كله مدينة ضفتين تمتطى النهر كما يقال à cheval.

ومن المحتمل فى المستقبل أن يرجح معدل النمو فى الضفة الغربية معدله فى الضفة الشرقية نسبيًّا، لأن الأولى هى جبهة ريادة العاصمة الآن وطاقة أو كوة رئيسية لتمددها. ويمكن أن نعبر عن هذا بطريقة أخرى فنقول إن دفعة النمو إذا كانت اليوم أقوى نحو المحور الشمالى فقد تتحول فى بضعة عقود الى المحور الغربى. وقد وصل عمق الضفة الغربية اليوم إلى بولاق الدكرور فى الجنوب وميت عقبة فى الشمال، وربما واصل نموه إلى الخط الشريانى للسكة الحديدية بين الوجهين.

وعند هذا الحد نستطيع أن نرى بسهولة أن المدينة اذ تزحف شمالا فى موجتها المدية العاتية، وبسرعة العاصفة

فى العقود الأخيرة خاصة، مع ثباتها المطلق أو شبه المطلق فى الجنوب، فهى إنما تنتقل بالتدريج مبتعدة عن الصعيد وملتحمة بالدلتا. أن الأصل فى القاهرة - عاصمة - أنها بموقعها ومصدر سكانها ووظائفها القومية وكضابط إيقاع بين أجزاء الوطن وأقاليمه، تنتمى إلى الدلتا بقدر ما تنتمى إلى الصعيد. ولكن الواقع المحقق الآن أنها أدخل فى فلك الدلتا وأشد التصاقا بها وزحفًا إليها..

ذلك وكأنما هى تزحف تدريجيًا مع رأس الدلتا (التى كانت إزاء منف وقت أن كانت العاصمة الفرعونية) والتى تزحف شمالا باستمرار. أو كأنما هى تزحف مع مصر الحديثة عمومًا، حيث يقتصر المعمور فى أقصى جنوب الصعيد (منذ خزان أسوان ولكن بالأخص مع السد العالى)، ويتمدد فى أقصى شمال الدلتا (مع استصلاح البرارى الذى سيصل بالأرض الزراعية قريبًا الى سيف البحر). أو - أخيرًا - كأنما هى ترمز إلى تناقص وزن الصعيد النسبى فى اقتصاد مصر وعمرانها بالقياس إلى الدلتا (الصعيد الآن لا يقدم إلا ٣٨٪ من

عائد الزراعة المصرية)..

وهذا ما يقودنا إلى وجه شبه آخر فى الشكل بين نمو القاهرة الكبرى وامتداد الأرض السوداء فى مصر. إذا أنت نظرت إلى خريطة القاهرة فلن تخطئ بالتأكيد شكلها الكأسى الخاص، فهى أولا وأساسا مدينة طولية أكثر منها عرضية، فبينما يصل امتدادها على المحور الطولى إلى نحو ١٣ كم، لا تزيد فى أقصى عرض لها عن ٧ كم، وتقل عن ذلك كثيرًا فى المتوسط وقد تصل الى حد الاختناق فى أقصى الجنوب. وبينما يأخذ النيل محورًا شماليًّا جنوبيًّا بعامة، ينفرج الخط الواصل بين مصر القديمة ومصر الجديدة إلى أقصى حد ممكن.. ويلاحظ أن جبهة الزحف شمالا لا تمثل خطًّا واحدًا منتظما، بل يتقعر فى وسطه لأنه يتقنل أساسًا فى محورين هما كتلة مصر الجديدة - عين شمس فى الشمال الشرقى وكتلة شبرا - روض الفرج فى الشمال، هذه بحذاء الصحراء وهذه بحذاء النيل، وبين هذين اللسانين برزخ أو خليج عريض من الأرض الزراعية.

الشكل إذن مروحى بوضوح، تكمن خلفه ضوابط الموضع وتضاريسه الأولية، سواء أخذنا الضفة الشرقية على حدة أو إذا أضفنا إليها الغربية. وهذه اذن مروحة منشورة مفتوحة، يدها فى الجنوب. وهذا يذكرنا على الفور - وان يكن على تصغير شديد - بشكل الدلتا نفسها. وحتى لسانا النمو الشماليان السابق ذكرهما يكملان التشبيه بفرعى دمياط ورشيد! بل اننا إذا أضفنا الذيل المبتور من النمو المتقطع على استحياء فى الجنوب عبر المعادى وحلوان كيد قصيرة لمروحة العاصمة، لاقترب الشكل جميعًا من هيئة مصر عمومًا حيث يرسم الصعيد يدًا طويلة جدًا، ولكنها ليست قوية جدًا، لمروحة الدلتا. إن عاصمتنا لا تلخص كيان مصر البشرى فحسب، وإنما تختزل شكلها الجغرافى أيضًا فى بقعة أو فى كبسولة.

ماذا إذن عن توسع ونمو القاهرة الرأسى، بعد ذلك النمو الأفقى الطاغى؟ معه جنبًا إلى جنب تقدم بإيقاع متناغم. فتاريخ المدينة لم يكن تمديدًا للأطراف فحسب

بل وتكثيفا للداخل أيضًا. ولقد أتى على القاهرة حين من الدهر كانت تتخلل منطقتها المبنية فجوات وفراغات ضخمة من الخراب أو الخواء، وحتى أوائل القرن الماضى كان جسم المدينة مبعثرًا مخلخلا غير ملموم، ولكنه أخذ يلتئم بالتدريج. وبينما كانت الأطراف تنمو كفيللات مبعثرة وسط الحقول، كانت الفيللات فى الوسط تتحول الى عمارات، والعمارات تتناطح وتتلاحم وتتسابق إلى أعلى كالأشجار فى الغابة تتصارع من أجل الوصول إلى الشمس. وبين هذا وذاك جميعا توشك المدينة أن تغص وتختنق ولا تكاد تجد رئة خضراء أو مساحة مكشوفة. والناظر إلى خريطة المنطقة المبنية اليوم فى القاهرة قد يحسب خطأ أن بها فراغات غير مستغلة كتلك التلول المتقدمة فى عين الصيرة وزينهم وقطع المرأة فى شرق المدينة. ولكن الحقيقة إن هذه حدود المنطقة المبنية هناك، وانما تفصل بين مدينة الأحياء ومدينة الأموات، أما المنطقة المبنية فكتلة متصلة لا انقطاع لها.

وفى ختام هذا الحديث عن النمو، لابد لنا من وقفة

تجيب على سؤال ملح: ما الذى أطلق المدينة من عقالها، خاصة منذ القرن الماضى، كمارد خرج من القمقم؟ لقد ظلت المدينة الوسيطة تحتل رقعة متواضعة محدودة فى شرق المنطقة، ولم تخرج من قوقعتها التاريخية والجغرافية إلا فى أواخر العصور الوسطى - وعلى استحياء ذلك. ثم مع القرن الماضى فقط تمددت تمددًا جديدًا تمامًا صوب النهر، ولم تزل خطاها تتسارع باطراد فى العقود الأولى من هذا القرن، ولكنها منذ الحرب العالمية الثانية وحدها انفجرت فى موجة مدية حقيقية هى منذ الثورة أسرع وأعتى منها فى أى وقت مضى. ونحن نستطيع أن نصنف هذه الفترات فى تاريخ حياة المدينة إلى مراحل ثلاث أساسية: الأولى هى المرحلة النووية، والثانية هى التكوينية، والاخيرة هى الانفجارية.

ولعل رقعة القاهرة قد نمت فى القرن السابق للحرب الثانية أى فى المرحلة التكوينية أكثر مما نمت طوال الألف عام منذ نشأتها العربية أى فى المرحلة النووية، بينما قد يزيد نموها بسهولة فى مرحلتها الانفجارية فى ربع القرن

الأخير عنه طوال القرن الاسبق عليه. لقد خرجت القاهرة عن وصاية الجبل الأبوية، وانساحت من المقطم إلى الهرم، ومن الصحراء إلى الصحراء، ومن حلوان إلى شبرا الخيمة، وبعد أن بدأت بحدود صارمة كالخط الهندسى هى سور المدينة أصبحت تتخلل المزروع وتخلخله كمدينة بلا حدود. ومن السهل أن نتتبع انعكاس هذا كله رقميًا فى تعداد السكان، ولكن يكفى هنا أن نذكر أن المدينة التى بدأت مع محمد على ربع مليون وانتهت معه ثلث مليون، قد تعدت الآن الخمسة ملايين.

مرة أخرى: لماذا، وما هو الزناد الذى أطلق هذا النمو المريد؟ ثمة على الترتيب عاملان ضابطان أو محركان، لا يكفى أى منهما وحده تفسيرًا إلا لمرحلة محددة. الأول هو الموضع والثانى هو المواصلات. فمن السهل أن نرى أن النمو فى المرحلة النووية يتفق مع نمو رقعة الموضع تجاه النهر ومع تراجع النهر نحو الغرب بالتدريج. ولكن لا شىء يفسر المرحلة التكوينية، فضلا بالتأكيد عن الانفجارية من بعدها، إلا ثورة المواصلات

الحديثة. فحتى محمد على، كانت الدواب هى وسيلة النقل الأساسية داخل المدينة، والمركب الشراعى وسيلته خارجها. كان نفس الحركة البشرية قصيرًا للغاية، ومعه كان توسع المدينة قاصرًا بالضرورة. ثم بدأت سلسلة تاريخية: من الدواب إلى عربات الخيل الى خطوط «سوارس» المنتظمة إلى الترام ثم أخيرًا السيارة الخاصة والعامة. وحدود القاهرة العمرانية فى أى لحظة خلال هذه المرحلة هى وظيفة لهذه الوسيلة أو تلك.

ثم سؤال آخر وأخير ينبثق من سابقه: هذا النمو، هل هو صحى سليم تمامًا؟ أيسير فى أنسب خطوطه واتجاهاته الأكثر ترشيدا؟ لن نقف هنا عند قضية تضخم العاصمة فى جسم البلد حيث بلغت الخمسة ملايين من ثلاثين مليونًا أو يزيد، ولن نقول «الورم الأكبر The great Wen» كما قال كوبت Cobbet عن لندن فى عصر الصناعة. فمن المحتمل جدًّا أن القاهرة تعانى من إفراط المتروبوليتانية مثلما تعانى مصرُ نفسها من إفراط السكان بعامة. ولكن لعل أخطر من هذا النمو - الشيطانى نوعًا

Mushroom – ملمح ملح مزمن قد يحمل شبهة النمو السرطانى ذاته.

والإشارة هنا هى يقيناً إلى توسع الرقعة المبنية على الأرض الزراعية الثمينة فى عالم جغرافى متناه يعانى من مجاعة أرضية. فكثير من أبناء القاهرة يذكرون ولاشك فى مدى عمرهم آلاف الأفدنة الزراعية فى شبرا والجيزة (بمعناهما الواسع) وكيف كانت طرق المواصلات والتسرام تمضى لأميال وسط مزارع ومشاتل الفواكه والزهور والخضروات الكثيفة، ظلت تتضاءل وتنكمش بالتدريج وظل بعضها يقاوم كجزر صامدة وسط بحر المبانى. ولكن هذا كله تحول اليوم إلى مبان كثيفة ونفيت الزراعة الى آفاق بالغة التطوح والبعد. وإذا كان هذا لا يصدق على لسان النمو فى اتجاه مصر الجديدة فهو للأسف صادق على شعبته الثانية فى اتجاه عين شمس حيث لا يحاذى امتداد العمران حافة المزروع وإنما يترامى عليه، لا يجاوره بل يجاوزه.

إن المدينة تأكل سكانها كما يقال، ولكنها هنا تأكل

أرضهـا أيضًـا، فهى من قـوارض الأرض الـزراعيـة، وبشراهة ذلك. وقد آن أن يكون الرمل للعمران والـطين للزراعة. وفى شمال شرق القاهرة تجاه العبـاسية ومـدينة نصر ومصر الجديدة محور الرمل الأنسب، بينما قـد يكمن الحل بعد ذلـك فى الضواحى المنفصلة فيـزيقيا عن جسم المدينة بحيث تقوم لا فى عرض الوادى وانما عـلى حافتى الصحراوين، خاصة على طول مخارج المدينة الأساسية فى طريقى الاسكندرية والسويس الصحراويين.

شبكة الخطة وشبكة المواصلات

حتى النـظرة العابـرة إلى خريـطة القاهـرة، بشبكـة شوارعها ومـربعاتهـا السكنية، لا يمكن أن تخـطئ ثلاثـة مـلامح بـارزة فى خطة العـاصمة. أولهـا وجود عنصـرين أساسيين يتقاسمان رقعـة المدينـة: تخطيط - أو بـالأصح لا تخطيط - عشوائى تلقائى يمثل النمط العتيق فى المدن بل والقرى المصريةعامة، ويمثل فى العاصمة مناطق النواة

القديمة منها، وتخطيط هندسى مصمم منتظم فى أشكال مربعة أو مستطيلة أو مضلعة أو دائرية، يمثل بدوره العنصر العصرى «الأوربى» الجديد فى تركيب المدن المصرية الذى أدخل منذ القرن الماضى فقط. وهذه الثنائية الأساسية فى الخطة ترمز بسهولة وبلاغة إلى الثنائية الحضارية فى مصر المعاصرة حيث يتعايش القديم والجديد والأصيل والدخيل.

الملمح الثانى هو سيادة مساحة التخطيط الهندسى الحديث سيادة حاسمة بالنسبة الى مساحة اللاتخطيط العشوائى القديم. وقد يبدو هذا غريبًا نظرًا لحداثة عهد التخطيط الهندسى المنتظم، ولكنه فى الحقيقة يلخص - فى نظرة - قصة نمو المدينة الحديث حيث وجدنا أن الرقعة الكبرى من كتلة المدينة هى أساسًا بنت القرن الاخير والمرحلتين التكوينية والانفجارية فى تاريخها. أضف إلى هذا أن كثيرًا من عمليات التقويم والتهذيب الهندسى فرضت على رقع واسعة من مناطق التخطيط القديم، مما يخفف من انتشارها وإن لم يخف آثارها ثالثًا، وأخيرًا،

فمن الواضح أن مناطق الخطة العشوائية القديمة تنحصر أساسًا فى أطراف المدينة القديمة خاصة فى الشرق والجنوب، وإن وجدت منها جيوب شاذة فى الشمال أو الوسط. وعلى أية حال، فإن هذا الوضع أوضح جدًّا فى الضفة الغربية منه فى الشرقية، حيث يقتصر هناك على أقصى الجنوب بصرامة ويسود التخطيط الهندسى كل الشمال. ويعنى هذا فى نفس الوقت أن القديم يرتبط بالكنتورات الأعلى من المدينة، بعكس مناطق التخطيط الهندسى الحديث.

وهذا الملمح الأخير كله يتفق إلى حد كبير مع قانون الخطة فى المدينة المصرية عامة، حيث نجد دائمًا كتلة قديمة عشوائية فى القطاع الجنوبى تقوم على ربوة صناعية مرتفعة محدبة كطبق مقلوب، بينما تترامى تحت أقدامها فى القطاع الشمالى وعلى مستوى الأرض الطبيعى رقعة من التخطيط العصرى المنتظم. فالقطاع الجنوبى هو نواة المدينة قبل العصر الحديث، والشمالى هو النمو الحديث فى القرن الأخير. وتتناسب مساحة كل من القطاعين إلى

الآخر بحسب خطة المدينة من النمو والتضخم فى الفترة الحديثة. أى أنه كلما زاد نمو المدينة ودرجة انفجار هذا النمو، قلت نسبة مساحة النواة العشوائية القديمة إلى مساحة التخطيط الهندسى الحديث - والعكس.

فى ضوء هذه المؤشرات الأساسية، يمكننا الآن أن نتتبع خطط القاهرة بشىء من التفصيل.. ولنبدأ باللاتخطيط القديم. هذا نوع من الخطة البدائية الفطرية التى تظهر تلقائية غير عامدة، خطة بلا تخطيط كما قد نقول، تبرز من مجرد تجمع المبانى معًا. وهى فى جوهرها خطة القرية المصرية والتى لا تخلو تمامًا من منطق، بل ومنطق هندسى، ولكنه باهت بالغ التقريب. فثمة حول الحلة طريق دائرى ولكنه غير منتظم (داير الناحية) تخرج منه إلى قلب المنطقة المبنية عشرات من الطرق الضيقة والحارات التى تنتهى إلى نهايات مسدودة فى قلب البلد - أى أزقة مغلقة - والتى تتلوى وتتفرع وتتخلل الكتلة المبنية بدرجة أو بأخرى. والعشوائية بادية لاشك فيها، ولكن خلفها تكمن جرثومة الخطة المتشعبة أو

الدائرية المتشعة بصورة أو بأخرى radio-concentric.

وتنتشر هذه الخطة البدائية أكثر ما تنتشر فى القطاع الشرقى والجنوبى من القاهرة شرق النيل ابتداء من باب الشعرية والأزبكية والظاهر والحسينية فى الشمال، حتى السيدة زينب وطولون والسيدة نفيسة جنوبًا. ثم تعود فتظهر فى مصر القديمة فى أقصى الجنوب. وهذه بالفعل هى القاهرة القديمة والأحياء التاريخية والتقليدية التى تستمد طابعها من ضيق الأزقة والحوارى المسدودة والتوائها وتعرجها الشديد، الذى يضاعف منه تضرس الطرق بسبب الموضع التلى وتحولها أحيانًا إلى طرق سليمة، والذى يضاعف دوره من كثافة المساكن والسكان ودرجة التزاحم. والكل ينتهى إلى تيه لابرنتى من شبكة طرق لا تصلح للمواصلات الحديثة بحال. من هنا كان التهذيب والتقويم بتوسيع وفتح كثير من الحارات والشوارع، أى بعملية فرض أو مزاوجة مفروضة بين اللاتخطيط والتخطيط. والواقع أن هذه العملية واسعة الانتشار فى كل هذا النطاق.

ومن طريف المفارقات هنا أن نلاحظ أنه بينما تبدو

أحياء شرق القاهرة ضائعة فى خطتها المضطربة العشوائية نجد إلى الشرق والجنوب منها توًّا أو وشيكًا مساحات من التخطيط الهندسى النظيم الدقيق تغطى رقعة كبيرة من خريطة المدينة. على أن هذه لا ينبغى أن تخدعنا، فإنما هى مدينة الأموات - المقابر والجبانات المترامية فى حى الخليفة وفى قايتباى والغفير - التى تقسمها شوارع منتظمة مهندسة وتحمل كما لاحظ ديزموند ستيوارت بدهشة أسماء وأرقاما!

ثم نعود فنقابل توزيع الخطة العشوائية تلك، مع نفس محاولات التعديل وجراحة التجميل التى يفرضها تنظيم العاصمة، فى حى بولاق، حيث يبدو كجزيرة شاذة وسط التخطيط الهندسى، ثم لا نلقاها بعد ذلك إلا عبر النهر فى أقصى الجنوب من الضفة الغربية، أى فى نواة الجيزة القديمة (البندر) حيث تتنافر بوضوح صارخ مع بقية التخطيط الهندسى المنتظم إلى الشمال.

وإذ ننتقل إلى التخطيط الهندسى الحديث، الذى يغطى بقية رقعة العاصمة فيما عدا بعض جزر وأسافين

قزمية متفرقة من التخطيط العشوائى على أطراف المدينة هى القرى والعزب السابقة التى أغرقها وابتلعها المد الحديث، كمنية السيرج وبعض العزب المبعثرة فى شمال شبرا، وقرى كإمبابة وميت عقبة وبولاق الدكرور فى الضفة الغربية، إذ ننتقل إليه نجد صورة مختلفة تمامًا، بسيطة جدًّا ولكنها بالغة التعقيد جدًّا. فالمدينة هنا عبارة عن موزايكو لا نهائى من وحدات مساحية ذات أشكال هندسية منتظمة تتراوح بين المربع والمستطيل وقليلاً ما تجنح إلى الدائرة أو المضلع. ولكنها دائمًا خطوط هندسية وزوايا قائمة تتألف من مربعات سكنية مماثلة فى هندسيتها. أما التعقيد فمصدره أن هذه الأشكال المنتظمة القائمة الزوايا لا تتبع فى توجيهها بالنسبة للجهات الأربع الأصلية محورًا واحدًا باستمرار، كما هو الحال فى المدينة الأمريكية مثلاً، وإنما تتبع - حرفيًّا - عشرات وعشرات من المحاور التى تختلف من رقعة إلى أخرى، وتستقل بها كل واحدة عن الأخرى كأنها صفحة ألغاز - Jig-saw. ومن هنا قلنا بسيطة ومعقدة فى آن واحد. ولا يستثنى من ذلك إلا المعادى وحلوان حيث محور

توجيه الخطة المربعة الصارمة موحد بصرامة أكثر فى كل المنطقة المبنية.

وإذا كانت المحاور القاعدية التى تحكم تلك الرقع الشطرنجية اللامتناهية متنافرة كل التنافر، فالمهم أنها لم تتحدد اعتباطًا، بل هى من وحى وتوجيه ضابطين أساسيين: النهر، ذلك الشريان المحورى الذى تطل عليه واجهة كبيرة من المدينة، والشوارع الرئيسية أى الطرق الشريانية التى تفتح الأحياء وتمثل مفاتيح الحركة فيها وبينها.

فأما النهر فموجه حاسم وحتمى. فسواء على الضفة الشرقية أو الغربية، ولكن على الأخيرة بالأخص، يجرى عدا الكورنيش وبعده شارع رئيسى (ممتطيًا ظهر جسر الطراد عادة) يمتد بطول النهر ويحاذيه، كشارعى الجيزة والقصر العينى على الترتيب. ولما كان للنهر تعرجاته وانحناءاته، فإن ذلك الشارع يتبعها بأمانة. وكذلك تفعل الشوراع الثانوية الموازية إلى الداخل. ولما كانت الشوراع العرضية عمودية على الطولية، فإن شبكة

الشوارع برمتها تظل تتفاوت وتتغير فى محاور اتجاهاتها الأصلية من قطاع إلى آخر بحسب تعرجات النهر الحاكمة.

خذ كل الضفة الغربية من الدقى حتى إمبابة، ولن تجد لهذه القاعدة تبديلاً. وكذلك الشرقية جنوب ميدان التحرير وبعمق سكة حديد حلوان: الشوارع الطولية تحاذى النهر، والعرضية تتعامد عليه وعليها. وبالمثل فى جزيرة الروضة، حيث توازى الشوارع الطولية شاطئى الجزيرة الاثنين، حتى إذا ضاقت الجزيرة فى الجنوب تبعت الخطة محور أحد الشاطئين دون الآخر، فتتكون شرائح مثلثة شاذة. ونفس الشىء واضح فى فم الخليج وأبوالسعود شمال مصر القديمة، مثلما هو فى الشمال فى روض الفرج والساحل عمومًا.

أما عن أثر الشوارع الرئيسية على الخطة فأوضح فى الداخل، بعيدًا عن أثر النهر. فهذه تصبح العمود الفقرى الذى تركب عليه - بزوايا قوائم - تفاصيل الخطة الهندسية، فإذا انحرف العمود انحرفت معه

واتجهت بحسب توجيهه. أما مسارات تلك الشرايين فتحددها المواقع النسبية بين النقط الاستراتيجية فى المدينة، أو ربما ضوابط المواضع القديمة كالترع الحفرية التى ردمت وتحولت إلى بوليفارات وجادات رئيسية كالخليج المصرى (شارع بورسعيد الآن) والترعة البولاقية (شارع الترعة البولاقية).

والأمثلة عديدة. ففى شبرا محور مستقيم هو شارع شبرا، ومحور منحرف هو شارع الترعة البولاقية، وكل تفاصيل الخطة المربعة فى الحى برمته تعكس اتجاه كل منهما. ولكن المثل الكلاسيكى هو شمال شرق القاهرة ابتداء من غمرة والظاهر حتى مصر الجديدة وعين شمس، حيث المحور الحاكم هو مترو خط الضواحى. ففى كل هذا النطاق المترامى ستجد خطط الشوارع كلها مربعات منتظمة، ولكن على عديد من المحاور المتنافرة جدًا. غير أن هذه جميعًا إنما تتحدد بدورها بنقط ارتكازها أو قل مفاصل ارتكازها على طريق المترو، الذى ينحنى ويتعرج بحسب مساره ووجهته. والنتيجة أن منطقة مثل غمرة تأخذ مربعاتها السكنية محورًا يوشك أن

يكون شرقيًّا غربيًّا، بينما أن منطقة كالمطرية وعين شمس ينقلب فيها المحور إلى شمالى جنوبى، فى حين يتعدل فيما بينهما بالتدريج كالبندول.

هذا، وتمثل الزمالك - النصف الشمالى من الجزيرة - حالة طريفة، ففيها يجتمع أثر النهر والشارع ليدمغا الخطة بطابع فذ. فالشوارع الطولية تتبع محور الشارع الرئيسى الحاكم الذى يقطع الجزيرة بين كوبرى ٢٦ يوليو (أبو العلا) وكوبرى الزمالك، وبذلك تتقاطع الشوارع الطولية والعرضية بزوايا حادة لتترك بينها أشكالاً هندسية نادرة كالمعين وشبه المنحرف.. إلخ، بينما إلى الجنوب من شارع الكوبريين تسود شبكة مربعات منتظمة تتوازى معه وتتعامد عليه نصًّا.

وينبغى أخيرًا أن نذكر نمطًا خاصا ومحليًّا من التخطيط الهندسى، لا يتبع مبدأ الزوايا القائمة بقدر ما يتبع الدوائر المتقاطعة والأقواس المتداخلة. ونعنى بهذا خطة الحدائق الإنجليزية English Gardens، التى تنحدر أصلاً عن فن تخطيط البساتين Landscape gardening ففى

جاردن سيتى وحدائق القبة نجد خطط الشوارع كأقواس منحنية أو كدوائر متقاطعة متعددة المراكز. وبقدر ما تعطى هذه من منظور معمارى فخم ومبان انسيابية فى لاندسكيب الحى، تعطى من مشاكل المواصلات. فهاتان المنطقتان متاهتان من أشق قطاعات العاصمة لسكانها ولغير سكانها على ما نعلم.

وإذا نظرنا إلى مناطق التخطيط الهندسى فى العاصمة بعامة، أمكننا أن ندرك من تعدد محاور توجيه قطاعاتها المحلية أنها لم تخطط أو تنشأ فى ظل خطة عظمى موحدة بل أتت بالقطاعى مع النمو الجزئى. ولهذا فهى تترابط وتتماسك مع بعضها البعض بطريقة رديئة مفككة غالبًا، والأغلب أن تترك فيما بينها مساحات وجذاذات شاذة الشكل أو حادة الزوايا.

وصحيح أن هذا التعدد والتنافر فى محاور التوجيه يخفف من تنميط الخطة ورتابة الأحياء والشوارع، كما يعنى تعدد التوجيه بالنسبة للشمس وللرياح فيعطى فرصًا أكثر للتهوية والإشعاع والظل، كما يمنع تحول

المدينة إلى تيارات للرياح الشمالية السائدة مثلاً. ولكن نقطة الضعف الكبرى أنه يترك ترابط المدينة العضوى عن طريق المواصلات ضعيفًا مفككًا. وينم عن هذا ويشى به محاولات موضعية هنا وهناك لفرض مجموعة من الشوارع المتشععة على بعض تلك الخطط الهندسية المربعة، تتحول بها إلى شىء أشبه بالخطط الدائرية المتشععة أو قل المضلعة المتشععة، كما فى الاسماعيلية فى وسط البلد وكما فى وسط الروضة وفى العجوزة ثم السكاكينى بالظاهر، ولكن بالأخص فى مصر الجديدة.

غير أن هذا غالباً ترقيع موضعى أومحايل محلى، ومن المحقق أن القاهرة نمت بالقطاعى ولصقت أجزاء خطتها إلى بعضها بالتقسيط وبلا إطار عام. فإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة المناطق العشوائية المختنقة، مع ضخامة رقعة العاصمة عمومًا، لكان حقًا أن يقال إن القاهرة من المدن التى يصعب التعرف على أجزائها والحركة فيها. ولكن هذا أدخل فى باب المواصلات، وهو ما ينقلنا إلى شبكة النقل العاصمية.

* * *

رغم بعض الشوارع الرئيسية التى تحاول أن تصحح أخطاء الخطة المربعة المتعددة المحاور وأخطاء اللاتخطيط العشوائى، إلا أننا لا نستطيع أن نتحدث عن خطة فوقية متشععة على مستوى العاصمة ككل. وهناك أكثر من بؤرة تتشعع منها مجموعات من الشوارع الرئيسية هى التى تتبناها خطوط المواصلات شبكة مفضلة لها. ولعل أهمها محطة مصر حيث تخرج منها شرايين شارع شبرا شمالاً، وبولاق غربًا، والجلاء جنوبًا بغرب، الجمهورية جنوبًا (إبراهيم سابقًا)، ثم شارع رمسيس بوابة وعنق زجاجة كل ضواحى شمال شرق القاهرة. وتقدم العتبة بؤرة أخرى، فميدانها مصب لحركة شرق المدينة: شارع الجيش إلى العباسية، شارع الموسكى - جوهر إلى الجمالية، شارع الأزهر إلى الغورية والدراسة، شارع القلعة إلى القلعة والخليفة. وميدان باب اللوق والسيدة زينب بؤر أخرى.

على أن هذه الحزم المتشععة لا تؤلف فيما بينها خطة متشععة بمعنى الكلمة، ولو أن الملاحظ أن شبكة خطوط الترام كانت تقليديًا وحتى قريب تنتخب لها من الشوارع

ما يرسم خطة متشعبة بارزة، لا سيما من مركزين هما ميدانا محطة مصر والسيدة زينب.

وعدا هذا فينبغى أن نلاحظ أثر مواقع الكبارى النهرية على تقنيل شبكة المواصلات. فعلى جانبى النهر فى كل من كوبرى التحرير وكوبرى الجلاء يتحدد موقع حزمة كثيفة من محاور الحركة والنقل، بل إن كلا من هذين الميدانين يشكل فى الواقع بوابة ضفته الحقيقية على النهر. ومثل هذا يقال عن كوبرى ٢٦ يوليو والزمالك فى الشمال، وكوبرى الجيزة والملك الصالح فى الجنوب، بدرجات متفاوتة. والحقيقة أن مواقع هذه الكبارى المتناظرة والمترابطة، التى هى أعناق الزجاجة الحاسمة والخانقة بين ضفتى النهر، هى التى تحدد معظم الشرايين العرضية التى تقطع المدينة من طرف إلى طرف. والتى تعانى القاهرة من قلتها بوضوح.

ولأن القاهرة مدينة طولية أكثر منها عرضية، فإن أهم محاور وشرايين الحركة هى الشمالية الجنوبية التى تخترق بالضرورة قلب المدينة فيختنق بها. وهذا هو المحرك

الأساسى خلف فكرة إنشاء طريق دائرى يلف بأطرف المدينة دون أن يخترق قلبها، كما يتمثل فى شارع بورسعيد، أطول شوارع القاهرة الآن، والذى يرتبط أساسًا بشرق المدينة القديم، وكذلك شارع صلاح سالم الذى شق حديثًا.

من كل هذه الزوايا يتضح لنا بجلاء أن مشكلة المواصلات فى العاصمة لا انفصال لها عن مورفولوجيتها وهيئتها الجغرافية البحتة. ويقف فى مقدمة هذه الضوابط الجغرافية اثنان. أولاً، انشطار المدينة إلى شقين أو ضفتين، الأمر الذى يجعل على الفور من كبارى النهر أخطر نقط استراتيجية حرجة فى تدفق الرحلة اليومية إلى العمل. ثانيًا، اتخاذ أطراف المدينة الشمالية شكل لسانين أومثلثين ضخمين فى شبرا - روض الفرج وفى مصر الجديدة - عين شمس، يتصلان بجسم المدينة فى أضيق رءوسهما، أى بأعناق زجاجة مختنقة على التو. وهذا النمط بارز جدًّا فى الحالة الأخيرة خاصة حيث تبدو كمثلث مسحوب مدبب يكاد أن يكون منفصلاً إلا من عنق دقيق عند كوبرى القبة. فى كل هذه المواقع بنوعيها، كبارى النهر وأعناق

الضواحى، تتأزم مشكلة المواصلات إلى حد الاختناق.

على أن الذى يضاعف منها أن كل تلك الأطراف فى الضفة الغربية عمومًا وفى شمال الضفة الشرقية هى باستثناءات معينة أحياء سكن أكثر منها أحياء عمل. ثم هى تتضاعف مرة أخرى كالربح المركب بطبيعة هذه الأحياء. فإن كانت شعبية لا تملك كثافة السيارات الخاصة، فهناك كثافة السكان العالية التى تنعكس على وتترجم إلى كثافة السيارات العامة (لسان كتلة شبرا - روض الفرج). وإن كانت سكنًا راقيًا أقل كثافة سكان، فهناك كثافة السيارات الخاصة (لسان الشمال الشرقى، والضفة الغربية).

ولا تقل شبكة الخطوط الحديدية داخل المدينة مغزى وخطرًا عن شبكة النقل الأخف. ويمكن ابتداء أن نزعم أن محطات السكك الحديدية فى المدينة المعاصرة هى بمثابة بوابات مدينة العصور الوسطى وإنما انتقلت من السور الهامش إلى الوسط. إنها «مداخل» المدينة ولكن فى الداخل. ولعلها أكثر من صدفة أسماء «باب» الحديد،

و«باب» اللوق، كأنما تلح لتذكرنا بأنها وظيفة وإن لم تكن موقعًا وريثة «باب» زويلة أو «باب» النصر مثلاً.

ومواقع محطات السكك الحديدية فى القاهرة استراتيجية تمامًا، فمحطة مصر؛ (وكوبرى الليمون التابعة) ومحطة باب اللوق تحتل مفاتيح المدينة الجغرافية، وتخرج منها الخطوط القومية أو خطوط الضواحى فى اتجاهات ثلاثة، شمالاً وشمالاً شرقًا وجنوبًا.

ومهم أن نلاحظ أن كلا منها يضاعف بمحطة مركزية كالخلية العارمة لشبكات الأوتوبيس، فهى أقطاب مغنطيسية للمواصلات عمومًا ونقط انقطاع وتغيير فى وسيلة المواصلات (من السيارة إلى القطار أو العكس). غير أن هذا مما يفاقم من مشكلة الازدحام، بمثل ما أن خطوطها الحديدية تمزج نسيج المدينة وتخلق اختناقات حادة فى تدفق حركة المرور كما يتبلور خاصة على طول خط مترو شمال شرق القاهرة.

وقد انعكس تأزم مشكلة محطات السكك الحديدية فى المدينة فى أن التكامل والتعايش بين القطار والسيارة

تحول أخيرًا إلى صراع انتصر فيه القطار فى محطة مصر حيث نقلت محطة أوتوبيسات الأقاليم بعيدًا الى أطراف المدينة فى شبرا المظلات بعد معركة تخطيطية محتدمة بين عوامل الطرد والجذب المركزية. أما فى محطة باب اللوق فيبدو أن القطار هو الذى سيخسر الحرب، إذ تقرر مبدئيًا فى مشروع خطوط الانفاق المزمع أن تنقل نهاية خط الضواحى جنوبًا إلى كوبرى الملك الصالح.

من كل هذه الخيوط المعقدة إذن تنسج مشكلة المواصلات اخطبوطها الخانق المزمن فى العاصمة التى يئست نهائيًا من الحلول السطحية - أعنى على سطح الأرض - فلجأت إلى الحلول تحت الأرضية كما تتمثل فى فكرة مترو الأنفاق الذى يعكس مشروع خطته المبدئية شكل المدينة الطولى أساسًا. إلا أن جذور المشكلة تكمن فى أكثر من قضية، منها الفارق الحضارى: فشوارع المدينة خططت فى عصر - ولعصر - ما قبل السيارة وما قبل الصناعة، وهى الآن تعانى بالضرورة من تصلب الشرايين واحتقان الدورة الدموية.

ولقد أثبتت تجربة العواصم الكبرى المماثلة أن خطوط الأنفاق ليست بالضرورة الكلمة الأخيرة فى القضية، ولا تلبث مشكلة المواصلات السطحية أن تعود. فلندن وباريس تملكان خطوط انفاقهما منذ عقود وعقود، وكذلك نيويورك، ومشكلة المواصلات السطحية لم تزل مزمنة. ولعل بعض الدرس المستفاد هو أن القاهرة الكبرى بحاجة حقيقية - مع أو قبل الأنفاق - إلى عملية «هسمنة Haussmannisation»، كما تسمى، على غرار ما عرفت باريس فى السبعينات الماضية، جريئة واسعة الخيال دون أن تكون راديكالية بتارة بالضرورة، فتفرض على أرضية خطتها الفسيفسائية نظامًا متشعبًا، متعدد البؤرات - منعًا لتركيز المشكلة فى نقطة واحدة - من البوليفارات المحورية الشريانية ذات التوقيع الاستراتيجى بحيث تتحول هيدرولوجية النقل فى قلب المدينة إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب.

كذلك لا مفر من إعادة توزيع العمل والسكن فى محيط القاهرة الكبرى. فتركيز العمل فى القلب التجارى المركزى (C.B.D. كما يسميه الأمريكيون) وغيابه إلى

حد بعيد فى الأحياء السكنية فى الأطراف عامل جذرى وقاعدى. ولعل من الضرورى أن يتحول قلب المدينة نفسه هو الآخر إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب، بخلق نويات جديدة فى الأطراف كمراكز ثانوية subcentralisation، تخفف الضغط عن القلب المركزى وبالتالى تخفف من كثافة الرحلة إلى العمل.

التركيب الوظيفى

المدينة أى مدينة حزمة من الوظائف فى التحليل الأخير، وليست المؤسسات والمبانى إلا أوعية مادية لتلك الوظائف المركزية.. غير أن هذه لا تتعايش معًا إلا بعد صراع على المكان، فالوظائف تتنافس فيما بينها على الموقع والموقع الممتاز أو الأنسب من جهة نظرها، وتحصل عليه الوظيفة الأقدر التى تدفع أكثر. ولما كانت قيم الأرض والعقارات والإيجارات أعلى ما تكون فى قلب المدينة الضيق المكتظ، فإن وظائف المدينة تتنضد (أى تتفنط) تلقائيا بالتفاعل والشد والجذب بين مجموعة من

القوى الطاردة المركزية centrifugal تطرد الأضعف إلى أطراف المدينة، وبين مجموعة من القوى الجاذبة المركزية centripetal تجذب الأقوى إلى القلب..

والوظائف مجموعتان عريضتان: وظائف عمل وإنتاج كالتجارة والإدارة والصناعة، ووظائف خدمات كالتعليم والدين والصحة والترفيه. غير أن بين المجموعتين حلقة وصل هامة هى السكن. والسكن وظيفة بالمعنى الصحيح لا شك، بل هو الوظيفة التى تغطى أكبر رقعة من مساحة أى مدينة فى العادة. ومصدر أهميتها أنها المفتاح والمدخل الطبيعى لوظائف الخدمات، فهى غالبًا الإطار الذى تدور فيه وتتشكل به قليلاً أو كثيرًا. ومع ذلك فالسكن وظيفة من نوع خاص جدًّا، وإذا قلنا وظيفة سالبة تميزًا لها عن الوظائف الموجبة من إنتاج أو خدمات. ولهذا فلعل من الخير لنا أن نعالجه على حدة بحسبانه طبوغرافية المدينة الاجتماعية، حيث تمثل الوظائف الموجبة طبوغرافيتها الاقتصادية.

* * *

وفى القاهرة، إذا بدأنا بالوظيفة التجارية التى تلعب

دورًا حيويًّا فى كيانها كعاصمة قومية فضلاً عن كونها مدينة كبرى، أمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من التجارة تمثل فى الحقيقة ثلاث درجات من المركزية. فهناك أولاً التجارة المركزية التى تتكدس وتتزاحم بلا هوادة فى قلب المدينة. ويلمس القاهرى نبض التجارة المركزية فى مدينته بالتدريج من مشارف شارع الجلاء ورمسيس حتى أطراف ميدان التحرير وباب اللوق من ناحية، ومن شارع الجمهورية إلى العتبة من ناحية أخرى، حتى الموسكى وما وراءه تجاه الغورية وشارع الأزهر.. الخ ففى هذه الدائرة تتقاطر تجارة التجزئة والجملة السلعية والمالية، الحديثة العصرية والقديمة الوطنية. هنا كل مراكز المؤسسات والشركات الهامة والجمعيات التعاونية والتأمين والبنوك الرئيسية والصيارف والمحال التجارية الضخمة التى تتجاذب حولها المحلات الصغيرة. وهذه المنطقة التجارية تمثل الجهاز العصبى المركزى للوظيفة التجارية لسكان العاصمة واقليم العاصمة جميعًا.

من أخص خصائص هذه المنطقة أن تجارة الجملة، الأقل اتصالاً بالجمهور المباشر والتى تحتاج إلى

مساحات أوسع، تنزوى نوعًا إلى أطرافها الهامشية تاركة عين المنطقة لتجارة التجزئة وتكتفى هى بأن تقف خلفها لتغذيها وتخدمها. أما التجزئة فتعيش على الموقع الاستراتيجى البارز والدعاية المكثفة وتتعامل مع الجمهور مباشرة وقد يكفيها موطئ قدم صغير ولكنه حساس وباهظ الثمن أو الإيجار. فشارع الجلاء ورمسيس تجاه محطة مصر وتجاه التحرير فى منطقة معروف تسودها مخازن الجملة خاصة من قطع غيار السيارات والإطارات والأدوات الكهربية. وفى أركان ميدان الفلكى تتركز تجارة إطارات السيارات. وفى مداخل شارع القلعة كما فى الفجالة تتركز تجارة الورق والوراقين وأدوات الكتابة. وشارع الجمهورية تجاه المحطة تكثر فيه محلات التحف القديمة والأنتيكات.. الخ. وكل هذه شوارع قل أن يرتادها الجمهور اليومى العريض، وهى أكثر هدوءًا نسبيًّا من شوارع مثل ٢٦ يوليو وطلعت حرب وعدلى وقصر النيل وما يجاورها ويتفرع عنها حيث لانجد إلا تجارة التجزئة الكثيفة المضطرمة بالحياة والحركة. وبينما يظهر التخصص فى خط

واحد بحسب الشوارع أو المناطق فى حالة تجارة الجملة، يغلب على تجارة التجزئة الطابع المختلط عمومًا، والذى يصل إلى مداه فى المحلات الكبرى المنوعة multiple stores مثل شيكوريل وهانو وجاتينيو.. الخ، وتلتصق وثيقًا بعين المنطقة نصًّا.

من أهم الخصائص بعد هذا، الفصل الجغرافى بين محلات التجارة العصرية والقديمة التى تختلف أيضًا فى روادها، فالأولى أكثر ارتباطا بجمهور العاصمة نفسها أولا وبطبقاته الأكثر غنى ثانيًا، بينما يكثر فى زبائن الأخيرة أبناء إقليم المدينة من الريف المجاور أو البعيد إلى جانب الطبقات القاهرية الشعبية. فالقطاع الغربى من منطقتنا تستأثر به التجارة العصرية، بينما تتراجع القديمة إلى القطاع الشرقى ابتداء من العتبة تقريبًا. فهناك تسود المحلات الشعبية والتقليدية ويتحول السوق إلى «سويقات»، وقد يخرج من المحل إلى الرصيف ومن الرصيف إلى المتجول. كذلك يكثر التخصص بالشوارع ويزداد دور الجملة، كما نرى فى محلات المصنوعات الجلدية والأحذية والصينى على نواصى العتبة، وكتجارة الذهب

والصياغة فى الموسكى والصاغة، والأقمشة الخشنة وغزل الأنوال الريفية فى شارع الأزهر، والعطارة فى الغورية.. الخ

تلك هى تجارة القاهرة المركزية، التى يتعدى إشعاعها حدود العاصمة، ولكنها مع ذلك لا تحتكر كل نشاطها. فهناك التجارة الثانوية أو المراكز الثانوية أو تجارة الأحياء التى تظهر فى مفارق الطرق الاستراتيجية فى أغلب الأحياء كنسخ مصغرة محلية - كأنها الأقمار فى فلك شمس - من منطقة التجارة المركزية، التى تخرج منها كالأشعة فى الواقع ألسنة ممتدة على طول الشوارع الرئيسية فى المدينة تحتل المحلات التجارية جوانبها وواجهاتها، حتى إذا تجمعت فى مفارق الطرق بعيدًا عن قلب المدينة برزت من تلاحمها وتكاثفها تلك المراكز الثانوية التى تخدم الأحياء.

ومع ذلك تبقى الدرجة الثالثة من التجارة، وهى آلاف المحلات الصغيرة المبعثرة فى كل شوارع أو زوايا ونواصى الجيزة والأحياء السكنية، والتى يتحدد توزيعها

عادة بحسب كثافة السكان، مثلما يتحدد مستواها بحسب الحالة الطبقية. وعادة ما تمثل هذه مشكلة فى مناطق الهوامش والأطراف من المدينة حديثة النمو كالعجوزة الآن، فظهورها يتخلف عن ظهور السكن الجديد أو لا يظهر منها أولا إلا محلات الضروريات كالبقالة والتموين، وتظل المنطقة خامًا تعانى من نقص الخدمة التجارية حتى تزداد كثافة السكان وتتداعى سائر الخدمات التجارية الأكثر رقيًا وترفيهًا.

* * *

من الوظيفة التجارية تنتقل منطقيًا إلى الإدارية. كعاصمة سياسية، لها شهرة تقليدية بمركزية بيروقراطية ثقيلة، تلعب الإدارة دورًا هامًا فى حياة القاهرة. ويكفى أن أكثر من ثلث هيئة موظفى الدولة يتركز فيها. والوظيفة الإدارية تتداعى مؤسساتها بالطبع، وتميل إلى التجمع الجغرافى، كما أنها تحتاج إلى موقع مركزى دون أن يكون بالضرورة فى صميم القلب المزدحم الصاخب.

من هنا، وعلى ضلوع منطقة التجارة المركزية ناحية

الجنوب والجنوب الغربى، تمتد رقعة دولة الإدارة وتتتابع أجهزتها كأنها قشلاقات جيش الموظفين. فابتداء من ميدان التحرير، الذى يقف مجمعه الشاهق ليعلن كنصب تذكارى عن حدود تلك الدولة، وفيما بين شارع القصر العينى وخط حديد حلوان، يمتد لنحو الميل حى الوزارات والبرلمان بلا انقطاع، ككتلة بالجملة أو كحجر واحد، بل وتطفو خارجها طفوح النمو والربح المركب، حتى تصل عبر ميدان لاظوغلى إلى ميدان الجمهورية حيث كانت قاعدة الحكم طويلا.

ويلاحظ أنه يرتبط بهذه الكتلة ارتباطا صميمًا ومباشرًا، وظيفيًا وجغرافيًا، شريحة مميزة بكاملها على الجانب الآخر من شارع القصر العينى من السفارات والقنصليات ، تتمثل فى قصر الدوبارة وجاردن سيتى التى تتصل بها مبانى الخارجية والجامعة العربية المترابطة أيضًا. هنا دولة السلك السياسى الأجنبى الذى يحتاج إلى أن يتعامل مباشرة وفورًا مع دولة الموظفين المجاورة. وقديمًا، وفى العصر الاستعمارى، فلعل الكلمة الدارجة «ما بين لا ظوغلى وقصر الدوبارة» كانت تعبر عن علاقة أكثر

من عابرة. على أن هذه الشريحة إنما ترتبط بالوظيفة الإدارية السياسية ارتباطًا جزئيًا، ولكنها أساسًا منطقة سكنية وليست من القلب الإدارى.

* * *

العاصمة بعد هذا هى عاصمة الصناعة المصرية أيضًا، ففيها أكبر حشد للصناعة فى البلد. وإذا كانت الصناعة الحديثة طفرة جديدة نسبيًا فى وظائف القاهرة، فهى منذ القدم مركز تليد للصناعة القديمة والمحلية التى تراجعت الآن كثيرًا جدًا فى أهميتها لتترك الصدارة المطلقة للأولى. وهذه التفرقة هى نفسها مفتاحنا للتمييز وظيفيًا وجغرافيًا بين الصناعة الخفيفة والثقيلة، بين الصناعات البسيطة واليدوية والصغيرة والتقليدية وبين الصناعات الحديثة والمعقدة والآلية. فالصناعة الثقيلة ليس لها مكان إلا على أطراف المدينة، أما الخفيفة بكل أنواعها فتقوم فى داخلها ولكن بعيدًا عن قلبها التجارى.

على أننا هنا نستعمل الثقيلة والخفيفة استعمالاً نسبيًا خاصا فيه قدر من تجاوز. فلعل من الخير ومن المقبول لأغراضنا وفى إطار المدينة المحلى الضيق ان نطلق الأولى

على الصناعات الأكثر أهمية وحجمًا أو وزنًا فى اقتصاد أو لاندسيب المدينة، والثانية على الأقل خطرًا ومقياسًا أو ثقلاً. وهذا مع العلم بأنه لا صناعة ثقيلة بالمعنى الصحيح فى القاهرة إلا صناعة الحديد والصلب فى حلوان.

فمن الخفيفة نجد خلية قديمة من الورش والمصانع الصغيرة والمعامل التقليدية فى بولاق والسبتية، ترتبط غالبًا بالحدادة والسمكرة وتصليح وتجميع الآلات والمراكب ووابورات السكة الحديدية، وتعتمد أحيانًا على الخردة التى لها سوق تقليدية فيها (وكالة البلح)، كما تعمل فى الصباغة والنسيج على نطاق صغير لعله امتداد أو بقايا لنشاط واسع عرفته المنطقة فى القرن الماضى أيام محمد على حين استمدت «المبيضة» اسمها من صناعة تبييض الأقمشة.

وعلى الجانب الآخر الشرقى من المدينة خلف الموسكى والغورية وباب الخلق حتى السيدة زينب، فى الجمالية والدرب الأحمر، منطقة أخرى واسعة تنتشر فيها ورش الحرفيين والصناعات الصغيرة المتنوعة التقليدية والحديثة التى تتراوح بين معامل الغزل المتوسطة

وصناعات الأغذية وتعليب الفواكه وفابريقات تعبئة المياه الغازية والزجاج والنجارة والمصنوعات الجلدية والحياكة والتطريز والطباعة والتجليد وسائر الصناعات الاستهلاكية. ومن هذه الوحدات ما يقوم فى بنايات أنشئت خصيصًا للصناعة، أو فى شقق أو بدرومات المساكن العادية، وبعضها لا يخضع للمواصفات والمقاييس الدقيقة للصناعة، وبعضها نصف آلى نصف يدوى، ومنها ما ينتج لحساب الجملة وما ينتج للزبائن الأفراد من الجمهور..

ومعنى هذا أن هذه الصناعات الخفيفة، التى لا تحتاج إلى رءوس أموال أو عمال أو خامات ضخمة أو مساحات شاسعة، ويمكن لمضايقاتها من ضوضاء ونفايات أو روائح أن تحتمل نسبيًّا، هى وظيفة تختلط بالوظيفة السكنية وليست منعزلة عنها. ولكنها من الناحية الأخرى لا يمكن أن تقوم - وما قامت هنا - إلا فى تضاعيف أحياء سكنية فقيرة أو شعبية، ووجودها نفسه بين ظهرانيها واحد من عوامل خفض درجتها السكنية، غير أنها فى النهاية من

أهم مصادر الدخل والعمل للسكان، فمن بين صفوفهم تستمد كل قوتها العاملة.

وأخيرًا فإن تركز هذه الصناعات المتنوعة هنا بكثافة ملموسة هو فى الحقيقة استمرار لتوطن صناعى تقليدى قديم هنا. ففى هذه القطاعات العتيقة من شرق المدينة كان القلب الصناعى للقاهرة الوسيطة، بتنظيماتها ونقاباتها وأسطواتها. وصناعاتها اليوم تستمد بعضًا من مسحة وخصائص صناعات الأمس، إما متطورة أو متدهورة نوعًا، وإن كانت لا تبدى التخصص الجغرافى الذى كان يسود قديمًا حين كانت كل صناعة - على طريقة العصور الوسطى - ترتبط بشوارع أو حارات معينة لا زالت مقروءة حتى اليوم فى الأسماء وإن زالت من اللاندسكيب. من هذه الأسماء - التى لم تعد اسمًا على مسمى بالضرورة - السروجية والسيوفية وسوق السلاح حول القلعة، ثم المغربلين والكحكيين والفحامين والنحاسين... الخ.

فإذا انتقلنا الآن إلى الصناعة الثقيلة (تجاوزًا أو

نسبيًا)، التى هى أحدث جدًا من الناحية التاريخية، فإنما ننتقل من وسط جسم المدينة إلى أقاصى أطرافها والهوامش. فالصناعة الثقيلة وظيفة هامشية جدًا بالضرورة، تقذف بها عوامل الطرد المركزية إلى حواف المجمع، بل على انفصال فيزيقى عنه إن أمكن، بينما لا تجد هى نفسها أى فائدة أو منطق فى السعى إلى داخله.

وإذا كانت هذه الصناعات حديثة تاريخيًا وعصرية تكنولوجيا، فثمة قبلها بعض خطوط قديمة بدائية ومحلية بالضرورة تبدى على قلة أهميتها تركزات جغرافية صارمة بل وترتبط حتى بمعطيات الموضع نفسه وتنعزل بصرامة عن جسم المدينة. ولعل المثل الكلاسيكى هو صناعة التحجير والجير والطوب. فمحاجر القاهرة وجياراتها مركزة كلها بالضرورة فى الجنوب الشرقى فى جبل المقطم أساسًا، حيث تتتابع عشرات وعشرات منها فى نطاق واضح، ينحصر بين كنتورى ١٠٠ - ٨٠ مترا فى الشرق، ٦٥ - ٣٥ مترا فى الغرب، ويمتد من مشارف الجبل الأحمر

حتى نهاية الخليفة، كما يتناثر عدد منها فى تلول عين الصيرة وبطن البقرة غير بعيد عن مصر القديمة التى تعرف نشاطًا هامًا فى صناعة وتجارة الجير والجبس. وليس من الصدفة أن كثيرًا من مبانى شرق القاهرة هى من الحجر أكثر منها من الطوب. وعلى النقيض تمامًا من المحاجر التى ترتبط بالجبل، ترتبط القمائن وصناعة الطوب بالجزر النيلية وطميها. فجزيرة الذهب غابة من المضارب، وهى المورد الأول للعاصمة.

وما دمنا هنا فى دائرة المحاجر، فقد يمكن أن نمضى منطقيًا إلى الجنوب، إلى طرة والمعصرة، لنجد استمرارًا وظيفيًا، ولكن مع انقطاع جغرافى جزئى وتكنولوجى تام، للصناعة المرتبطة بالمحاجر. فمنذ أوائل القرن قامت هنا وحدات عصرية وعلى أضخم نطاق لصناعة الأسمنت والجير، طفرت فى العقود والسنين الأخيرة لتصبح أعظم صرح فى هذا الخط لا على مستوى الجمهورية وإنما على مستوى القارة، يغطى إنتاجه الاستهلاك القومى ويجد فائضًا هامًا للتصدير. والوحدتان اللتان تستوعبان بضعة

آلاف من الأيدى العاملة واللتان تعدان بمقياسهما وطبيعة منتجاتهما من أثقل الصناعات، هما فى الحقيقة مستعمرتان ضخمتان من التخصص المطلق بالضرورة الحتمية، منفصلتان جغرافيا عن جسم العاصمة تمامًا، ولكنهما تدخلان فى صميم وشقوق كل نسيج فيه.

غير أننا فى الحقيقة إذا قلنا الصناعة الثقيلة فقد قلنا شبرا فى الشمال، وحلوان فى الجنوب. هاتان قطبا الصناعة الثقيلة، وأعظم منطقتين صناعيتين منفردتين فى مصر عمومًا، وتبلغ قيمة رأس المال الذى وضع فى صرح كل منهما الآن بضعة مئات من الملايين من الجنيهات.

والقطب الشمالى أقدمهما، بدأ بمضاربات الرأسمالية والبورجوازية الأجنبية والمتمصرة والمصرية إبان الحرب الثانية للكسب الاستغلالى السريع والصريح فى صناعات الغزل والنسيج والتريكو والجوارب خاصة والقطنية أساسًا، فى مصانع متهالكة وفى خطة عشوائية وفى ظروف عمالية سيئة. ولكن النواة التى بدأت منفصلة جغرافيًا فى شبرا الخيمة نمت قبل التأميم ثم طفرت بعده حتى

توسعت زحفا: إلى الشمال حتى تخطت حدود القليوبية وضواحى مصر، وإلى الجنوب عبر شبرا المظلات وشبرا البلد حتى شارفت حدائق شبرا والتحمت بالسكن وتداخلت فيه. كما انتقلت بعد ذلك من القطنيات إلى الصوفيات والحريريات والبلاستيك والنايلون، كما نمت لنفسها صناعات تكميلية مساعدة من المعدنيات والاطارات.. الخ، لتؤلف منطقة صناعية منوعة ومتكاملة أفقيا ورأسيا بمعنى الكلمة.

وبقوة هذا القطب الصناعى، انبثقت أخيرا نويات صناعية أحدث على طول الترعة الاسماعيلية وشارع بورسعيد، زحفت حتى مسطرد، وترتبط بصناعات تعبئة الغاز والكاوتشوك.. الخ.. ومن قبل قفزت حول ذلك القطب مستعمرات عمالية غير مخططة ومدن العشش والصفيح لا زالت دون المستوى كثيرًا وتمثل خلية من التزاحم الخطير، تجمع فى محيطها بضع مئات من الآلاف من العمال وأسراتهم.

هذا، وقد ظهرت لهذه المنطقة الصناعية الأم نوية

حديثة متواضعة وزنا وحجما ولكنها تناظرها عبر النهر فى شمال الضفة الغربية فى امبابة، تدور أساسا حول النسيج والصناعات القطنية والتريكو والجوارب، تخلقت حولها هى الاخرى مستعمرة عمالية - مدينة العمال بامبابة - الا انها مخططة هندسيا على نمط مستطيل. وقد تقاطرت بجوارها أخيرا محطات القوى والمياه... الخ

والآن، ومن وجهة جغرافية المدينة، فلا شك أن منطق توقيع هذه المناطق الصناعية الغلابة يدعو الى التساؤل. لسببين أساسيين:

أولهما: أنها تقوم فى صميم الأرض الزراعية الثمينة، فهى وإن نقلت بالتحول المهنى عشرات الآلاف من الفلاحين إلى عمال فقد عقمت الآلاف من أجود الأراضى، كما أصبحت نفاياتها مصدر تلوث خطير لمياه المصارف والترع.

والسبب الثانى: أن هذا الموقع الشمالى يأتى على النقيض تماماً من كل منطق التخطيط فى بلد تسوده الرياح الشمالية وتطلب لذاتها كتيار منعش شتاء ملطف

صيفا (البحرى). فهى تلقى بكل دخانها وإفرازاتها على سماء المدينة إلى الجنوب. ولعل هذا وحده أن يفسر كيف خفضت القيمة السكنية لتخومها المباشرة ولماذا سادت السكنى المتوسطة والفقيرة وأحياء العمال فى القطاع الشمالى من المدينة هنا فى شبرا وروض الفرج، والساحل فى وقت كان يمكن فيه أن يستقطب السكن الراقى باجتماع الواجهة الشمالية مع الجبهة المائية على النيل.

غير أنه ما من شك أن الذى يفسر هذا التوقيع الخاطئ سكنيًا هو الميزة الموقعية اقتصاديًا، فهنا فى الشمال تتصل العاصمة مباشرة أسهل وأسرع اتصال مع كتلة الدلتا الغنية مصدر خامها وغذائها الأول وممر التصدير والاستيراد الخارجى. لقد تغلبت مصالح الإنتاج على السكن، ومصالح صاحب رأس المال (قبل التأميم) على صاحب العقار.

وإذ ننتقل إلى حلوان - القطب الجنوبى - نجد المسرح مختلفا والقصة أحدث بكثير. فهنا ومنذ عقد

تقريباً غزت الصناعة الثقيلة ضاحية خارجية منفصلة، سكنية سياحية، ترقد هادئة حول عيونها المعدنية كمدينة من مدن المياه Spa town ،لترتفع الأفران العالية إلى جانب ينابيعها المعدنية. هذه أول قلعة لصناعة الحديد والصلب، قاعدة الصناعات جميعًا، بدأت على خام أسوان والنقل النهرى وتتحول إلى خام الواحات البحرية والخط الحديدى. ففى أحضان وادى حوف زرعت غابة من المصانع والمداخن والأفران تترامى لبضعة أميال وتعمل على خط انتاج واحد كسير متحرك، لتنتج القضبان والعربات الحديدية والفلنكات والآلات المعدنية وقطع الغيار وأسياخ التسليح، عدا صناعة السيارات تصنيعًا وتجميعًا، وعدا الصناعات الحربية والأدوات المنزلية الحديثة... الخ

والعملية هنا انقلاب عمرانى كامل بقدر ما هى انقلاب اقتصادى. فأمام حلوان الآن نمو سكانى ومدنى ضخم، ومن المحتمل أن تنمو حتى تتقابل أو تتقارب يومًا مع حدود كتلة القاهرة المبنية[1] مثلما دخلت الآن أكثر من

أى وقت مضى فى فلكها الاقتصادى، وإذا كان التوقيع الصناعى هنا سليمًا من وجهة مناخ القاهرة، فإن مستقبل مدينة الاستشفاء والعيون يصعب التنبؤ به فى قلب هذه الدوامة الصناعية الثقيلة. ولكن المحقق على أية حال أن ليس ثمة مبرر جغرافى طاغ أو واضح لذلك التوقيع أصلاً، إلا أن يكون القرب من مجمع العاصمة، الأمر الذى يعود بنا إلى قضية إفراط المتروبوليتانية عمومًا.

من وظائف الإنتاج تدلف إلى وظائف الخدمات، وأولها التعليم. وللوظيفة التعليمية فى القاهرة دور خاص إن لم يكن فريدًا حقًا، إذ أن جمهورها من الطلبة يقدر بنحو المليون أى خمس السكان، ولا مفر لذلك من أن تبرز مؤسساتها بالحاح فى لاندسكيب المدينة. والقاعدة الأصولية أن هذه توزيعها الجغرافى يتناسب مع درجتها التعليمية، بحيث تكاد شبكتها ترسم هيكلاً عنقوديًا أو شجريًا أو هرميًا كنظام كريستالر عن توزيع المدن نفسها فى الإقليم. فمدارس الصغار - وهى اساسًا خدمات جيرة - أشدها انتثارًا وانتشارًا، وتوزيعها سكنى بحت

أى يـرتبط بالأحيـاء السكنية. أمـا المدارس الثـانـويـة فخـدمات أحيـاء أكثر منهـا خدمـات جيرة ضيقـة، وهى لـذلك أقـل عددًا وأكـثر تباعـدًا، ولكنها سكنيـة أيضًـا بالضرورة..

وإذا كان ثمة استثنـاء للقاعـدة فهو الاستثنـاء الذى يؤكـدهـا، وهـو التعليم الأجنبى. فمـدارس الجـاليـات والارساليات الأجنبية كلها تتقاطر (أو كـانت) على قلب العاصمة التجـارى، فهى - كروادهـا - أدنى إلى المسحة التجـارية وأشبـه أن تكون عنـاصر مقتلعـة، مثـال ذلـك المدرسة اليونانية والألمانية والفرنسية قرب الفلكى (وربما أضفنـا تجاوزاً الجـامعة الأمـريكية غـير بعيد) ومـدرسـة الإرسـالية الأمـريكية قـرب حديقـة الأزبكية. الـخ أما التعليم العـالى فهو وحـده الذى يبـدى تركـزًا جغرافيًـا حاسماً أولا، وانفصالا مطلقا عن السكن ثانيًـا، وارتباطًـا حتميًا بأطراف المدينة ثالثاً، وبأطـرافها الحـديثة الـراقية العصـرية رابعـاً. ذلك أن الجـامعة تحتـاج إلى مساحـات شاسعة - تتـزايد أبـداً - مثلما تحتاج إلى الهـدوء المطلق.

وهذا يتجسم فى ترامى جامعة القاهرة فى الجيزة الحديثة على مدى ما بين كوبرى الجامعة وكوبرى الجيزة وبعمق كبير، ثم فى انتشار جامعة عين شمس من الزعفران إلى العباسية. وكل منهما - يلاحظ - على ضلوع العاصمة غرباً وشرقاً، كأنهما قطبان إلا أنهما قطبان متنافران موقعاً مع قطبى الصناعة فى الشمال والجنوب.

وتمثل جامعة الأزهر توقيعا مختلفا، فصحيح أنها على ضلوع المدينة بل وفى حضن الجبل من الشرق تواً، ولكنها فى أقدم قطاع فى المدينة. ولكن هذا مفهوم لعراقتها التاريخية إلى جانب نوعيتها الدينية. غير أنها تدفع ثمن هذه النشأة وذلك الموقع عجزاً عن التوسع المساحى فى وسط ذلك الحى الشعبى المكتظ، الذى يضفى عليها أيضاً جواً وطابعاً خاصاً. ولهذا فقد بدأت أخيراً تتوسع بمعاهدها ومدنها السكنية تجاه العباسية بعيداً فى مدينة نصر.

ومن الطريف هنا أن نلاحظ الاتجاه التاريخى فى الحركة من الجامعات الدينية القديمة إلى الجامعات

العلمانية الحديثة. فالانتقال الحضارى الذى حدث خلال القرن الأخير من التعليم الدينى التقليدى إلى التعليم المدنى العصرى يلخصه ويرمز إليه الانتقال من جامعة الأزهر إلى جامعة القاهرة، من أقصى شرق المدينة المرتفعة العتيقة الفقيرة إلى أقصى غربها السهلى المحدث الغنى. وأطرف منه أن نلاحظ مرحلة انتقال بينهما، تتوسط المدينة عبر هذا القوس جغرافيًّا واجتماعيًّا كما تتوسطه تعليماً، وتتمثل فى مجموعة دار العلوم ومعهد التربية العالى والمعاهد المجاورة والمماثلة فى منطقة المنيرة «وذلك قبل ضمها أخيرا إلى الجامعات الحديثة، حركة بندول كاملة نحو التغريب حضارة ونحو الغرب موقعاً!

هذا، ويختلف التعليم الفنى فى توقيعه، فهو عادة -وبأنواعه المختلفة - يرتبط بمواقع المهنة نفسها أو الأحياء المعنية. فعادة تقوم المدارس والمعاهد الصناعية قرب الأحياء الصناعية، مثلما يتبلور فى سلسلة متراصة من المدارس الفنية الصناعية وورشها فى بولاق ترسانة الصناعة التقليدية قديما (مدارس الصناعات الزخرفية

والميكانيكية سابقا، ورشة القطن.. الخ). ويمكن فى معنى خاص ان نمد هذه القاعدة الى بعض مؤسسات التعليم الجامعى الطبى بحسبان المستشفيات الجامعية تعليما وممارسة معاً. فمن أدعى الظاهرات لفتاً للنظر تلك الكوكبة العديدة والمتلاصقة من المستشفيات الجامعية لكلية الطب ومعامل الأبحاث، التى تتركز فى شمال الروضة وعلى طول القصر العينى من كوبرى المنيل إلى فم الخليج، والتى تحدد قدرها فيما يبدو منذ بدأ القصر العينى أيام كلوت. فهذه الدائرة الملمومة لا يمكن إلا أن ترتبط فى الذهن على الفور، كما هى فى الواقع، بأكبر تجمع فى الجمهورية للأطباء وللعيادات الطبية فى دائرة باب اللوق وما حولها، وليس يفصل بينها إلا شارع القصر العينى نفسه.

* * *

ثم ننتقل إلى وظيفة تعد - عكس التعليمية - مناقضة ومضادة للسكنية إلى حد كبير، وهى الصحية. فالمستشفيات بمساحاتها الكبيرة وحاجتها إلى الهدوء

وبأخطار العدوى، لا مكان لها وسط كتلة السكان عموماً وإذا كان بوسط القاهرة عدد من المستشفيات المركزية، فالموقع السائد والمفضل غالباً والمحتم أحياناً هو الأطراف، وربما الأطراف المنعزلة تماماً، وقد نضيف: فى منصرف الرياح كما فى العجوزة ومستشفاها العام الكبير، وكما فى العباسية حيث مستعمرة كاملة من المستشفيات العقلية والحميات والصدرية فضلاً عن كورنتينة بيطرية ومعمل السيرم (قارن على العكس مستشفى الحميات فى شمال امبابة).

وترتبط المدافن، من زاوية معينة، بالوظيفة الصحية، فتصدق شروطها على توقيعها بصورة أشد صرامة. وجنوب شرق القاهرة فى منصرف الرياح، عالياً على التل المكشوف، بعيداً عن الطين فى الرمل الجاف، منفصلاً عن جسم المدينة، هو مدينة الأموات. والواقع أن سلسلة الجبانات، من الغفير شمالاً حتى الإمام الشافعى جنوبا، تؤلف نطاقا متصلا تقريبا ينحصر بين نطاق المحاجر والجيارات شرقاً وبين سلسلة التلول المتقدمة

غرباً «قطع المرأة، زينهم ، عين الصيرة،» التى بدورها تشكل نطاقاً متقطعاً يعزلها ويعزله عن السكن.

ومع ذلك ففى الإمام الشافعى أخذ الحى يزحف على الميت ويكاد يطارده، وتداخلت مدينة الأحياء مع مدينة الموتى بصورة قابضة للنفوس. وإذا كانت مدينة المقابر المقسمة بالشوارع الخطية التى تحمل أسماء وأرقاماً، تبدو كأنها المدينة السكنية للموتى، فالطريف أن العزل فيها على الأساس الدينى والجنسى أكثر صرامة بكل تأكيد عنه فى مدينة الأحياء، فلكل طائفة جباناتها الخاصة المطلقة.

تبقى أخيراً بعض وظائف تتشابه مع الصحية فى طبيعتها الهامشية، إلا أنها لا تبدو كذلك دائماً فى القاهرة. فالمؤسسات الترفيهية - الرياضية منها - كالملاعب والأندية الكبرى هى بطبيعتها مسرفة فى حاجاتها من المساحة وتختنق بغير الهواء الطلق والأماكن المكشوفة. ولأن جمهورها - فى ظل المستوى الحضارى والاجتماعى الراهن - ما زال محصوراً غالباً فى الطبقات القادرة،

فهى تجنح عادة إلى أن تقع فى القطاعات الراقية من الأطراف. اعتبر مثلاً نادى الصيد خلف الدقى، والزمالك والترسانة فى مداخل العجوزة، واستاد القاهرة فى مدينة نصر، ثم نادى سباق الخيل والبولو فى مصر الجديدة.. الخ

ولقد نظن أن هذا يصدق أيضاً على ناديى الجزيرة والاهلى اللذين يحتلان نصف الجزيرة الجنوبى ويمثلان معاً أكبر رقعة رياضية متصلة فى العاصمة. ولكن الحقيقة أن هذا الموقع أقرب شىء إلى قلب المدينة، وموقعه هنا إنما يمثل حالة شاذة من عدم التلاؤم ومن الجمود anachronism من وجهة ديناميات نمو المدن. وهذا نقد قد يثير حساسيات عاطفية عند الكثيرين، ولكنه يفهم على ضوء الماضى. فقد أنشأ الاستعمار البريطانى هذه الحلبة لتكون حكرًا أرستقراطيًّا له أولاً، وحين أنشأها فى العقود الأولى من القرن لم تكن الضفة الغربية تتعدى بالكاد بندر الجيزة، وكان هذا الموقع هو بالفعل أطراف مدينة القاهرة الهامشية. ولكن نمو القاهرة عامة والضفة الغربية

خاصة سرعان ما غمره فى مده واحتواه حتى أصبح الآن قريباً جدًّا من قلب المدينة. وهناك أدلة متزايدة على أنه قد بدأ بالفعل يعرقل النمو الطبيعى لهذا القلب، كما أن تدفق رواده عامل اضطراب موسمى خطير فى مواصلات العاصمة. والأسوأ من هذا أنه يعقم الاستغلال الأمثل لرقعة هائلة ذات قيمة عقارية لا تقدر فى موقع ممتاز من المدينة المتفجرة بالنمو. فكل أصابع التخطيط الرشيد تشير إليه أما كمنطقة سكن راق أو كسكن تجارى عالمى (فنادق سياحية الخ) أو كخلية ومجمع للقاعات الدولية وصالات المؤتمرات والمعارض العالمية الخ. والمنطق التخطيطى يقضى بأن يهاجر إلى الهوامش الجديدة، مثلا كمنطقة نادى الصيد. أما القول بأن هذا يحرم القاهرة من «رئة» طبيعية أو يضاعف مشكلة كثافة السكان، فليس ردًّا، لأن النيل بشعبتيه هنا هو الرئة الطبيعية الكاملة، والحاجة إلى رئة إنما تزداد كلما بعدنا عن النهر خاصة فى أعماق الضفة الشرقية المكتظة. ثم أن الزمالك والروضة مناطق مبنية ولم تخنق أحدًا. وفوق هذا كله، فما نعرف عاصمة كبرى فى العالم تتوسطها جزر نهرية

دون أن تستغلها أكثف وأمثل استغلال عمرانى: مثلا السيتى فى باريس، ما نهاتن فى نيويورك.

* * *

مثل هذا أو شيء منه يمكن أن يقال عن الوظيفة الحربية ومؤسساتها فى القاهرة، فمنذ العصور الوسطى وطوال تاريخ القلعة مثلا، وللدفاع مدينته الكاملة المطلقة (بثكناتها ومخازنها بل ومصانع سلاحها) التى تقع كلية خارج المدينة وعلى ضلوعها الشرقية، مصدر الخطر الخارجى الأساسى. (على العكس من هذا تمامًا فى ظل الاستعمار، كانت هذه المدينة العسكرية فى صميم قلب المدينة، قصر النيل، استجابة لا لأغراض الدفاع الخارجى ولكن لأغراض الاحتلال الداخلى) وانتقال موقع وظيفة الدفاع من جنوب شرق القاهرة (القلعة) إلى شمالها الشرقى (العباسية - القبة) يرمز إلى تطور الفن العسكرى.

ولا شك أن الموقع الأخير، الحالى، هو عنق زجاجة القاهرة ومدخلها الاستراتيجى الأخطر. غير أن القصة

هنا تكرر مشكلة تراجع المواقع الهامشية مع نمو المدينة، فقد احتوى المد العمرانى المدينة العسكرية - على ترامى رقعتها - إلى أن فقدت هامشيتها الشرطية بتجاوز العمران السكنى والمدنى لها شرقا نحو الصحراء. وإذا كان هذا عنصر تعويق فى نمو المدينة، فهو أشد تعويقا للوظيفة الحربية نفسها. ولقد نضجت المشكلة - التى واجهتها عواصم أخرى كثيرة - بما يسمح باعادة توقيعها ونقلها إلى الأطراف الجديدة.

الطبوغرافيا الاجتماعية

لا تنفصم الوظيفة السكنية عن فكرة الطبوغرافيا الاجتماعية، إن لم ترادفها تقريبًا. والطبوغرافيا الاجتماعية - والمصطلح للمخطط المهندس الفرنسى جاستون باردیه - هى أساسًا التوزيع الجغرافى للطبقات الاجتماعية على أرضية المدينة. وإذا كانت المدينة الاشتراكية كالسوفيتية لا تعرف إلا التباين الجغرافى على أساس الإنتاج، بينما تتجانس فيها الأحياء السكنية

تمامًا، فإن طبوغرافيتنا الاجتماعية ليست بعد اشتراكية وإن كانت لمدينة عاصمة فى دولة تتحول إلى الاشتراكية. فنحن هنا إزاء المحصلة التراكمية لتاريخ طويل من الإقطاع والرأسمالية، ولا مفر لنا لوقت طويل من أن نميز بين الأحياء السكنية على الأساس الطبقى اقتصاديًا واجتماعيًا. بل إن المسكن مازال هو التعبير المادى الأخير عن الطبقة والمنزل هو المنزلة، والمكان هو المكانة.

غير أن الطبوغرافيا الاجتماعية ليست الطبقة وحدها، بل والجنسية والطائفة أيضًا، أى الأقليات عمومًا، وهذه لها مكانها فى عاصمة كوزموبوليتانية كالقاهرة، وسنجد لها جزرها وأسافينها الجغرافية الخاصة، على أن من الواضح تمامًا أن وزن الجنسية والطائفة ثانوى وضئيل للغاية بالقياس إلى الطبقة، فهذه وحدها هى أهم المتغيرات وأبرز المعالم فى الطبوغرافيا الاجتماعية لعاصمة قديمة عريقة لشعب موحد متجانس منذ آلاف السنين. وهذا على العكس تمامًا من مدينة كالمدينة الأمريكية تمتاز أساسًا، كمدينة بلا تاريخ

وكمدينة هجرة، بالتنافر الاثنولوجي وتعدد الأجناس والقوميات، ويأخذ فيها الجنس بعدًا لا يقل خطرًا عن الطبقة فى تشكيل مورفولوجيتها الاجتماعية.

مع هامش عريض من التبسيط والتعميم، يمكن أن نحصر الأحياء السكنية الفقيرة فى أقصى جنوب المدينة وأقصى شرقها ثم أقصى شمالها، مع جزيرة كبيرة فى وسطها. أقصى الجنوب: فى أجزاء من الجيزة البندر، وأجزاء من مصر القديمة حتى السيدة زينب، مرورًا بأبو السعود والمدابغ والمذبح والبغالة. أقصى الشرق: من الخليفة حتى الحسينية، مرورًا بالقلعة والدرب الأحمر والجمالية أقصى الشمال: فى أطراف شبرا الخيمة وشبرا البلد والساحل وما حولها وامتداداتها عبر مسطرد ومهمشة والشماشرجى، ثم إزاءها فى امبابة. أما جزيرة الوسط فكتلة بولاق والسبتية. وثمة أحيانًا جيوب ثانوية على أطراف المنطقة المبنية فى الضفة الغربية من القرى المبتلعة كبولاق الدكرور أو مدن العمال مثل بين السرايات.

هـذه بوضـوح هى إما أحيـاء شعبية قـديمة التـاريخ، والمبانى عتيقة الـطرز، بعضها متهـالك أو آيـل للسقوط، شوارعها بلا تخطيط أو عشوائية الخطة، ترتفع فيها كثافة المساكن بفضل أزقتها وحواريها الضيقة، كـما ترتفـع فيها كثـافة السكـان وحجم الأسـرة. أو هى أحيـاء عمـاليـة حـديثة التـاريخ ولكنهـا منخفضة المستـوى وقد تـرتبط ببعض البـورجوازيـة الصغيـرة من صغـار المـوظفـين أو الحـرفيين. وأوضـح من ذلك كله أن السكن يختلط فيهـا بـدرجة أو بـأخرى بـالصناعـة والتجارة كـما رأينا. وهى أخيـرًا وفى أغلبها، ولكن ليس دائـمًا تقوم عـلى الأرض المرتفعة ذات الكنتورات العالية.

وعلى طرف النقيض، تتوزع الأحياء السكنية الغنية، بدرجاتها المتفاوتة، فى معظم النطاق الأقرب إلى النهر من الضفة الغربيـة شمال الجيـزة البندر، ثم فى الجـزء الأكبر من جزيرة الروضة، ثم فى الجزيرة (الزمالك) ثم نعبر إلى جاردن سيتى وقصر الدوبارة، لنقفز بعدها بعيدًا إلى مصر الجديدة وأجـزاء كثيرة من الشمـال الشرقى إبتـداء من القبـة. وأبرز مـا يجمع بـين هذه الأحيـاء جغـرافيًـا أنها

باستثناء مصر الجديدة وما حولها تقع فى الأراضى المنخفضة على جبهة النيل.

وفى الأعم الأغلب تقتصر هذه الأحياء على السكن، فإن غزتها وظائف أخرى فبعض المؤسسات الإدارية كالوزارات أو المصالح، ولكن بوجه أخص البعثات الدبلوماسية، فهذه تتقاطر على أحياء السكن الراقى، فنجد أغلب السفارات والمفوضيات والقنصليات تعشش فى جاردن سيتى وقصر الدوبارة فالزمالك فالدقى وحديثا وأخيرًا العجوزة. على أن السفارات والهيئات الديبلوماسية إذا عدت دليلاً على السكن الراقى، فهذا يقتصر على الأحياء السكنية القريبة من قلب البلد نسبيًا، أما المتطوحة منها فتخلو منها، كمصر الجديدة.

أما اللاندسكيب المدنى السائد هنا فهو العمارات العالية وأحيانا الناطحات الصغيرة، ودائمًا فى عمارة عصرية حديثة. أما الفيللات فقليلة لشدة ارتفاع قيمة أراضى البناء على الأرض السوداء حيث لابد من الحد الأقصى من الاستغلال بالكثافة الرأسية. وهنا نستطيع

أن نـرى كيف أن «جاردن سيتى» مثـلا اسم عـلى غـير مسمى، بل وسخرية من فكرة «الجاردن سيتى» المعروفـة فى أوربا منذ هـوارد، فهى غابـة من العمارات الضخمـة أكثر منها كوكبة من الفيللات فى بحر من الحدائق. ولكن الفيللا تعود فتسود على الرمل فى مصر الجديدة وضواحى الشمال الشرقى حيث تملك ترف الانسياح الأفقى.

أمـا السكـان، فهـذه هى المحـل المختـار للطبقـات الموجهة والمسيطرة والأكثر دخـولاً وترفيهًـا وترفًـا. وقد حدثت هنا منذ الثورة عمليـة «تتابـع سكنى» تغير فيهـا نـوع السكـان. فقـد كـانت هـذه هى المـواطن المفضلة لسكنى الأقليات الأوربية الاستعمارية، مثلما كـانت المقر الطبيعى للأسر الإقطاعية والرأسمـالية والصنـاعيين من الوطنيين. ومع تصفية هذا وذاك، حلت بالتدريج صفـوف من الطبقة الوسطى العليا والمثقفة الوطنية، ممـا بدأ يخفف نـوعًا من حـدة تضاريس الـطبوغـرافيا الاجتمـاعية فى العاصمة.

فيـما بين النقيضـين، الأحياء الـرقيقة الحـال والغنية،

تنتشر أو تنحشر الأحياء المتوسطة التى يتفق أنها متوسطة فى الموقع الجغرافى مثلما هى فى الموقع الاجتماعى والتى تتألف غالبًا من الطبقات الوسطى المعتدلة أو العادية من الموظفين والمثقفين أو التجار. فعدا الجانب الخلفى من الضفة الغربية، تغلب فى فم الخليج وتسود فى المنيرة وكل ما حولها وخلفها حتى حدود الأحياء المتواضعة فى شرق المدينة، ثم تغلب على كل النطاق العرضى الممتد من الفجالة والظاهر وغمرة عبر السكاكينى حتى الوايلى والعباسية ثم فى قطاعات كبيرة من ضواحى الشمال الشرقى. هذا عدا القطاع الأكبر والجنوبى من شبرا وروض الفرج. ومن الملاحظ أن خطوط السكك الحديدية داخل المدينة، قومية كانت أو ضواحى، تخترق عادة هذه المناطق السكنية المتوسطة (أو الفقيرة) حيث تخلق على طولها مناطق موبوءة وتخفض قيمتها الاجتماعية.

ماذا تعنى هذه الخريطة الاجتماعية، وهل من مغزى للعلاقات التوزيعية بين الطبقات الثلاث؟.

لعل أبرز ما يلاحظ هو أن مبدأ الفصل السكنى سائد بعامة، بمعنى أن لكل طبقة منطقة، ولكل منطقة طبقة. وأهم من ذلك أن الفصل السكنى سلمى، بمعنى أن الطبقات تتدرج من منطقة إلى أخرى كما تتدرج فى السلم الاجتماعى. وبتفسير أوضح فإن منطقتى الطبقة الغنية ورقيقة الحال يندر أن تتجاورا متلاصقين، بل الأغلب أن تندفع بينهما منطقة طبقة وسطى تفصل بينهما، كما فى منتصف المدينة على محور جاردن سيتى - المنيرة - القلعة.

وقد تتقارب أو تتواجه هاتان الطبقتان مباشرة، بل إن هذا أحيانا مطلوب لأن القوة الضخمة العاملة فى الخدمة الشخصية والمنزلية فى إحداهما تستمد من الأخرى، ولكن لابد حينئذ من حاجز طبيعى فاصل، كالنيل بين الزمالك وبولاق حيث يتجسم التباين والتناقض الاجتماعى ويصل إلى قمته، وحيث تصل المسافة الاجتماعية إلى أقصاها والمسافة الجغرافية إلى أدناها، أو كما بين الروضة ومصر القديمة على مستوى أكثر اعتدالاً..

أما عن الضوابط الحاكمة والكامنة خلف هذه الصورة، فيمكن أن نتساءل أولا عن عامل القرب أو البعد من قلب المدينة ففى كثير من المدن الأوربية والأمريكية أصبحت مسافة بعد السكن عن القلب مقياسًا طرديًا للمستوى الاجتماعى والانتماء الطبقى، كلما زادت ارتفع، والعكس. ولكن القاهرة لا تحقق هذه القاعدة إلا جزئيًا (مصر الجديدة، المعادى، وكل ضاحية منفصلة أو شبه منفصلة) وتعارضها أكثر (جاردن سيتى، والزمالك من ناحية، وامبابة وشبرا الخيمة ومصر القديمة من ناحية أخرى).

فإذا بحثنا عن احتمال آخر، كالأرض العالية والمنخفضة فى المدن الغربية الباردة، حيث الأرض المنخفضة مصايد للضباب والرطوبة، والأرض العالية صحية جافة ومشرقة، وحيث - بالتالى - «العالى اجتماعيًا هو العالى جغرافيًا، والواطئ اجتماعيًا هو الواطئ جغرافيًا» وجدنا أنفسنا فى القاهرة إزاء قلب رئيسى وإن يكن غير كامل للقاعدة فشرق المدينة

الأعلى تضاريسيًّا يحمل الأحياء الرقيقة الحال والعمالية والشعبية، بينما غرب المدينة المنخفض على النيل وفى جزره وعلى ضفته الغربية يحتشد السكن الغنى. ولكن يعود فيشذ قطاع كبير فى بولاق والشمال (شبرا الخيمة وما حولها وامبابة) فهذه كلها أراض منخفضة وأحياء متواضعة.

هل هو إذن ضبط الرياح السائدة؟ فقد لوحظ فى الغرب أن السكن الراقى يسعى إلى أن يحتكر غرب المدينة حيث مستقبل الرياح الغربية السائدة، طازجة غير ملوثة. وفى مصر الحارة، فليس ثمة شك أن الرياح البحرية السائدة مرغوبة جدًّا وأن لها ثمنًا يدفع فى فيم الأرض أو الإيجار، وإن المدينة الاقليمية المصرية المتوسطة تنجذب أحياؤها السكنية الراقية إلى الشمال كما تنجذب البوصلة المغنطيسية. ولكننا فى القاهرة نصطدم بشبرا الصناعية وامبابة وأحيائها المتواضعة فى أقصى الشمال، وإن كانت مصر الجديدة وضواحى الشمال الشرقى مكشوفة للرياح «البحرى» منطلقة بلا عائق.

لا يبقى إلا أن تكون جاذبية النهر، فللجبهة المائية المنعشة فى مناخ حار، فضلا عن المنظر الطبيعى فى اللاندسكيب مغنطيسية لا مفر منها على السكن الراقى، ومن الواضح أن هذا يمثل جزءًا كبيرًا من الحقيقة فى القاهرة: اعتبر معظم الضفة الغربية ثم الجزيرتين، فجاردن سيتى، ومع ذلك فليس هو كل الحقيقة، حيث تقع بولاق وامبابة على النهر بينما تقع مصر الجديدة ابعد ما تكون عنه. على أن هذا لا يقلل من أهمية عامل الجبهة المائية، فحتى داخل منطقة الطبقة الواحدة، راقية كانت أو متوسطة، يطل على النهر عادة أفضل المساكن وتقل درجتها كلما بعدنا عنه.. وفى الضفة الشرقية مثلًا ينخفض مستوى السكن كلما بعدنا عن النيل فى انحدار مستمر من الراقى إلى المتوسط إلى الفقير، ولا نقول إلى سكن الموتى فى أقصى الشرق!

والخلاصة الصافية؟ لا شك أن كل هذه العوامل تعمل مجتمعة ولكنها متعارضة جزئيًا، وليس فيها مفتاح أحادى. والسبب أن القاهرة مدينة معقدة مركبة بحكم تاريخها الطويل وتنوع أرضيتها كموضع ما بين الجبل

والنهر وما بين الصحراء والوادى، ولكن من الممكن أن نقول إن ضابط الجبهة المائية فيها أقوى بعامة من عامل الرياح البحرية، وهذا بدوره أقوى من عامل التضاريس.

ذلك إذن وجه المجتمع القاهرى فى بيته الجغرافى أو بيئته الطبيعية. غير أنه إن حددت الطبقة ملامحه الأساسية، فإن الأقليات تكملها بلمسات نهائية ترصع صفحته دون أن تخرج عن الفرشة القاعدية. ولقد حدثت تغييرات هامة فى العقد الأخير فى حجم وتوزيع الأقليات الأجنبية والجاليات الأوربية نتيجة «للخروج الأبيض» مع التحرير، ولكنها ظلت طويلا قبلها ذات وزن كبير حيث بلغت عدة عشرات من الآلاف، وإن قد كانت دائمًا أقل منها فى الأسكندرية بالذات.

ففى مرحلة الأوج فى الثلاثينات والأربعينات، كانت أبرز حقيقة عن توزيع الأوربيين فى القاهرة تجمعهم فى النصف الشمالى منها، أو بالأحرى غيابهم تمامًا من النصف الجنوبى. وفى النصف الشمالى كان توزيعهم

أقرب إلى قلب المدينة، وكان مركز الثقل فى جاردن سيتى وقصر الدوبارة وفى الاسماعيلية والتوفيقية، حيث كانت نسبتهم تزيد عن نصف السكان فى كثير من الشياخات. وحول هاتين النواتين، وعدا الزمالك، كانت تجمعاتهم تستمر متصلة ابتداء من الفرنساوى حتى باب اللوق ومن غمرة حتى شبرا، وفى كثير من شياخات هذه الحلقة كانت نسبتهم تتراوح بين نصف وخمس السكان.

وأهم معانى هذا التوزيع هى:

أولاً: ميل طبيعى للأقليات والجاليات الأجنبية إلى التجمع وعدم الانتشار تمامًا بين الوطنيين.

ثانيًا: انجذاب (غير مألوف عند الوطنيين ولكنه منطقى للأجانب) نحو قلب المدينة التجارى حيث يربطون بين العمل والسكن أو حيث يظهر السكن التجارى (الفنادق والبنسيونات الخ).

ثالثًا: يتبع توزيع الأقليات الأجنبية الإطار الطبقى العام. فكانت العناصر الأكثر غنى ونفوذًا منهم ترتبط بالأحياء السكنية الراقية كجاردن سيتى والزمالك،

والعناصر الأقل مكانة بالأحياء البورجوازية المتوسطة، ولكنها فى جميع الحالات كانت بعيدة تمامًا عن الأحياء الوطنية الفقيرة.

رابعًا: ارتبطت بعض الجاليات ببعض المناطق تقليديًا أو بصفة خاصة: الانجليز بجاردن سيتى والزمالك عدا المعادى المنفصلة، واليونانيون والطليان واللفانتيون بمداخل شبرا تجاه المحطة (الشوام فى قصورة الشوام خاصة).

خامسًا: وأخيرًا، فرغم بعض ملامح الانعزال النسبى عن الوطنيين، فلا مجال قط للحديث عن عزل سكنى صارم بالمعنى المعروف فى العواصم الاستعمارية فى أفريقيا أو آسيا. بل إن بعضًا من العناصر الأقل ثراء من الأوربيين اندمج تمامًا فى كتلة السكن الوطنى، ومن الناحية الأخرى لم تظهر قط مدينة أوربية مقفلة بالمعنى الاستعمارى وحتى الانجليز رغم السيطرة الاستعمارية وتقاليد العنجهية الأنجلوسكسونية تحايلوا على العزل السكنى المقنع من خلال الانفصال الجغرافى الطبيعى حين

نموا لأنفسهم ضاحية المعادى ولكنهم فشلوا، وغزتها العناصر الوطنية. وهذا كله يذهب ليؤكد أن الفارق الحضارى والجنسى بين الأوربيين والمصريين كان دائمًا على غير ما عرف الاستعمار فى كثير من بلاد العالم الثالث، وإنه عجز عن أن يخلق فى مصر أى شبهة من «حاجز لونى».

أما من الناحية الدينية، فقد كانت هذه الجاليات الأوربية ذات التركزات غير العادية فى قلب المدينة أو قربه تتخذ مؤسساتها الدينية فى ذلك القلب التجارى أو قريبًا منه، وذلك بصورة شاذة غير مألوفة، وليس فى الأحياء السكنية كما هى القاعدة فى مؤسسات الديانات الوطنية. وحتى بعد تصفية هذه الأقليات والجاليات، فمازالت مؤسساتهم تحتشد فى ذلك الوسط التجارى: مثلا كاتدرائية الإنجليز بماسبيرو، كاتدرائية سان جوزيف بعماد الدين، عديد من الكنائس فى باب اللوق والفلكى وكنيس الإسرائيليين فى شارع عدلى.. الخ.

هيكل العاصمة
أقاليم القاهرة الكبرى

من المسلم بـه أن القاهـرة، بتاريخهـا الألفى العريق، مدينة ناضجة مورفولجيًا من وجهة جغـرافية المـدن، بمعنى أنها مـرت بمراحـل وأدوار عديـدة من التجربـة والخطأ، وإعـادة التجربـة والتصحيـح، حتى استقـرت واستـوت خطتها وبنيتهـا العامـة على أنسب تنضيـد وترتيب ممكن لبيتها من الداخل.

ومن هـذه الزاويـة، فالمفـروض أن تكشف القـاهـرة لدارسها بسهـولة عن هيكلهـا الاساسى وعن الخـطوط العريضة فى مورفولوجيتها. غـير أن الواقـع أن القاهـرة مـدينة معقـدة نوعًـا من حيث الموضـع الجغـرافى الـذى يحتويها. فاختناقها بتلال المقطم فى الشرق منـع بصرامـة توسعها فى هذا الجانب وفرض على نموها اتجاهًا احاديًا أو قـل نصفيًا نحـو الشمال والغـرب أو الشمـال الغـربى،

وبذلك حد من حريتها فى الانطلاق نحو النمط الدائرى وحصرها فى نمط مروحى بالتقريب.

ونقول النمط الدائرى لأنه باستثناءات ليست قليلة الأهمية ومع تحفظات معينة فإن المدينة أى مدينة حين تترك لنفسها فى بيئة جغرافية سهلية تخلو من العقبات الطبيعية فإنها فى الأعم الأغلب تميل بالنظرية إلى أن تنمو حول قلبها، كجذوع الأشجار، على شكل حلقات متتابعة نحو الأطراف، وتكتسب محيطاً دائريًا أو شبه ذلك. والسؤال هو: ما النمط، ما المنطق البنائى القائد أو الحاكم الذى يمكن أن نستشفه من خلال وجه القاهرة بملامحه وعناصره ووظائفه وديناميّاته التى طالعنا وحللنا؟

واضح أن سلسلة المقطم كانت بمثابة خط القاعدة الذى ارتكزت عليه القاهرة فى نموها، وبينما لم يعد اجتيازها للنيل عقبة على الإطلاق، على الأقل منذ القرن الماضى، فقد ظل محور المقطم منذ البداية إلى اليوم عقبة طبيعية صارمة. ومن الناحية التاريخية، وعبر العصور الوسطى، فإن أحضان المقطم المباشرة التى نشأت فيها

هى بطبيعة الحال «النواة النووية» للمدينة مثلما كانت قلبها المركزى فى مراحل طويلة من حياتها

وقد كان نمط توزيع الوظائف والمبانى والسكان فى مدن العصور الوسطى، خاصة الإسلامية منها، بسيطاً فى جوهره يتركز - كما يلح علينا ديكنسون - حول السلطان: فكان مقر الحاكم عادة هو قلبها يحيط به قصور الأمراء والكبراء ثم التجار ثم العامة وصغار الناس حتى إذا وصلنا إلى هوامش المدينة ساد الزراع العاملون فى حقول المدينة وأرباضها.

وشىء من هذا توحى به القاهرة العربية الإسلامية. فدائماً منذ الفتح العربى وقبل أن تبنى القلعة فى الأيوبية ولكن بعدها بصورة أقطع، كان مقر الحكم لصيقاً أو يكاد بسفوح المقطم فى الشرق، ومن حوله كانت تترى أحياء الأعوان والمقربين وأهل الحكم ثم كبار التجار والحرفيين ثم العامة، بينما كانت بطائح وشطوط النيل التى ترصعها المستنقعات والبرك ويهددها خطر الاستبحار من فترة إلى أخرى منطقة الزراعات وتموين المدينة، وأحياناً ملاعب ومتنزهات.. الخ

وقد يمكن أن نعبر عن هذا فنيًّا بأن نقول إن نمط القاهرة العربية المورفولوجي كان حلقيًّا، وإنما بالتقريب على شكل نصف دائرة قطرها خط المقطم. وربما أضفنا أن الهيكل العريض لهذه المورفولوجية يذكر - مع كل الفروق الموضوعية والتاريخية بالطبع - بهيكل مدينة شيكاغو المشهور فى دراسات المدن، حيث يتركز القلب على جبهة بحيرية قاطعة وحيث يأخذ توزيع أقاليم المدينة الحلقية من الداخل نظامًا نصفيًّا وليس دائريًّا كاملاً.

ولكن قاهرة اليوم أشد ما تكون تعقيدًا بالمقارنة. فمنذ القرن الماضى أخذت المدينة تهجر ظلال المقطم وتزحف نحو النيل، وأخذ كثير من أجهزتها ومؤسساتها ووظائفها الحيوية تصرف بالتدريج من قلبها القديم فى شرق المدينة وتهاجر بانتظام متدفقة نحو الغرب. ولقد بدأت هذه الأعراض مع محمد على ولكنها تسارعت بعده منذ إسماعيل خاصة، ولم تكف منذئذ حتى الآن. مقر الحكم، مثلاً، كان القلعة أيام محمد على، ولكنه هو نفسه

بدأ بشتل وزرع أجهزة إدارة جديدة وعديدة فى منطقة الأزبكية، إلى أن نقل إسماعيل الحكم فيها نهائيًا إلى عابدين. هذا مجرد مثال دال، ولكن كل تاريخ القاهرة الحديثة إنما هو عمليتان إيكولوجيتان رئيسيتان: من الخارج نمو وتوسع نحو الشمال والغرب، وإعادة توزيع وترتيب لأجهزتها وانسجتها وأعضائها ووظائفها واستعمالات الأرض فيها من الداخل.

ولا شك أن أبرز المظاهر المؤثرة والملموسة لديناميكا القاهرة، كما تنبثق من تفاعل هاتين العمليتين، هى هجرة القلب التجارى المركزى. وهى نتيجة حتمية. فقلب أى مدينة هو فى الحقيقة «عاصمتها»، هو فى المدينة كالعاصمة فى الدولة تمامًا. وكما أن هناك علاقة إيقاع غير منظورة ولكنها محققة بين حدود الدولة السياسية وبين العاصمة السياسية، ينبضان، معًا ويتأرجحان معًا، فكذلك قلب المدينة: يرتبط وثيقًا ويتذبذب حثيثًا مع حدود المنطقة المبنية، كلما اتسعت حدود هذه، كلما تحتم على القلب أن يتحرك معها ليؤمن مركزيته ويحتفظ بتوسطه. هكذا

القاهرة: كما نمت حدودها نحو الشمال والغرب أساسا، نحو الشمال والغرب بالدقة تحرك قلبها.

ومن السهل ربما أن نتتبع حركة القلب التاريخية هذه من الأزهر والموسكى فى مطالع القرن، إلى العتبة والأزبكية بعد ذلك، إلى الإسماعيلية خلال فترة الحرب الثانية وما قبلها. وبمزيد من التحديد فقد كان كليرجيه فى الثلاثينات يعد عين قلب القاهرة التجارى النابض حول شارع عماد الدين. ومنذ ما بعد الحرب وصلت الحركة إلى نقطة التقاء شارع ٢٦ يوليو وطلعت حرب (فؤاد وسليمان سابقًا)، ومن بعدها انحدر الزحف على طول شارع طلعت حرب وقصر النيل وتجاه ميدان التحرير حتى شارفه، وحتى أصبح هذا من مراكز قلب القاهرة وقطب الجاذبية فيها، حيث أخذت المؤسسات والأجهزة والهيئات المختلفة من تجارية ومراكز خدمات وإدارات وشركات وفنادق كبرى تتقاطر حوله، وأخذ هو يكتسب صبغة أكثر وأكثر تجارية وحركية.

وكمقياس اختبار أو كرموز لهذه الحركة، اعتبرت

هجـرة فندق شبـرد من الأزبكية، والجـامعة العـربية من الـداخل، إلى النيـل، ثم قيـام الهيلتـون، ولا تنس قيـام المجمع قبل الجميـع. كذلـك لاحظ زحف وانتقال منـطقة الاضواء Bright Light Area (المسارح ودور السينما واللهو وشرنقة المقاهى والمطاعم الكثيفة التى تغلفها.. الـخ) من شارع عماد الدين فى الثلاثينات إلى شارع طلعت حرب الان..

لقـد تمت دورة بندول كـاملة فى حياة المـدينة وقلبهـا، انتقل فيها من سند الجبل إلى شـاطئ النهر، ومن ضلوع المقطم إلى ضفاف النيل، وتلك نتيجة منطقية بـالنسبة إلى قلب تحـولت مدينتـه من مدينـة اكروبـوليس إلى مدينـة فيضيـة، ومن موضـع منحدر تـلى الى موضـع يمتـطى نهرا ويضع قدمًا فى ضفة وقدما فى الاخرى حتى أصبح هذا هو محور المدينة الجديد.

ولا شك أن هذا الزحف الهادف إنما يتم فى جزء كبـير منـه تحت مغنـطيسيـة وجـذب النمـو العمـرانى الضخم، والمتفجر أخيرًا، على الضفة الغربية بالذات وحيث ينتظر

المـزيد من النمـو والانسياح. وهـو أيضًا يحقق النـظريـة الأصـولية من ان القلب يـزحف نحو الاحيـاء السكنيـة الراقية. كذلك فانه يدل على أن القلب بـرقعته المـزدحمة الحـالية بـدأ يكتظ ويضيق بمؤسساتـه وأجهزتـه الكثيفـة والمكدسة، وبمثل ما أن بعض هـذه المؤسسات بـدأت هى الأخرى تضج وتضيق بضغطه وتسعى إلى أطرافه الأكثر هـدوءًا واتساعًـا لأغراضهـا. خـذ مثـلا دور الصحـافـة الكبرى فى القاهرة: تجد منذ مدة هذا الاتجاه الى الابتعاد عن عـين القلب إلى هوامشـه، ابتداء من قيـام دار أخبار اليوم فى شارع الصحافة، إلى انتقال الأهرام أخيـرًا جدًا إلى شارع الجلاء. ومن قبل يلاحظ المـوقع الهـامشى من القلب فى بقية دور الصحف: الجمهوريـة تجاه الأزبكيـة، الشعب فى القصر العينى، الهلال فى المبتديان.. الخ. كذلك مـرافق الادارة المركـزيـة، لم يعـد القلب الإدارى يتسـع للمزيد منها وبدأ يلفظ نموه بعيدًا، وأحيـانًا خـارج القلب تمامًا، كوزارة الزراعة بالـدقى من قبل ووزارة الإصـلاح الزراعى من بعد، وكعـدد آخر من الـوزارات والمصالـح والمؤسسات الحكومية.

هذا، واذا كان لنا أن نحدس المستقبل من مؤشرات الحاضر، فان ضغط القلب من أجل المكان سيفرض نفسه قريبًا حين يصطدم بالنيل ومن ورائه خاصة ملاعب الجزيرة التى هى حقيقة استغلال سيئ ومسرف لموقع محورى والتى قد تحبط حركته وتعوق نموه الطبيعى، ولكنه صراع وظيفى لا يمكن أن تكون الغلبة فيه إلا للقلب فى النهاية. وقد لا يكون قيام فندق عالمى تجارى ضخم - شيراتون أو سفنكس(١) - على رأس الدقى السكنى فى قفزة ضفدعية ضخمة وشاذة، بلا مغزى ودلالة على هذا الاحباط الذى تفرضه تلك الملاعب مؤقتًا.

كذلك فإن كتلة بولاق الضخمة والفقيرة المتاخمة، التى تبدو اليوم ناضجة تمامًا لجراحة كبرى فى إزالة العشش، هى بالقوة الاحتياطى والرصيد الطبيعى لتوسع القلب فى بعض جوانبه فى المستقبل. وهى قد بدأت بالفعل تتلقى أو تستشعر وقع بعض فروعه وامتداداته على طول كورنيش النيل فى ماسبيرو (مبنى الإذاعة والتليفزيون مثلا.. الخ)

هـذا عن حـركـة القلب غـربًـا، والمهم والسؤال الآن: ما الذى حدث للمنطقة التى هاجـر وانحسر عنهـا القلب بـالتدريـج؟ انها ببساطـة - ولكن ببسالـة، إذ أن المقاومة تستمر عقودا - تفقد بالتدريج أجهـزة وعناصـر التجـارة والنشـاط التجـارى التى هى مقـومـات القلب وصفته الاساسية. فالقلة من محـلاتها ومؤسسـاتها الاكـثر طموحا والاقـدر على التكيف الحـديث تغادره الى القلب الجديد كليـة او قد تتخـذ لنفسها فيـه فروعـا عصريـة، والكثرة تذوى وتذبل بالتدريج ويتضاءل روادهـا ودخلها وربما ظلت تقاوم اعتمادا على ولاء جمهـور واسع الـدائرة ولكنه بسيط الحاجات متواضع الطلبات والقدرات، وقـد تتحول الى مخازن وموردين للجملة أو متاجـر محلية للحى أو حتى للجيرة، وفى نهاية الدورة قد تصفى اعمـالها فـإذا بمبانيها ومنشآتها تتحول إلى استعمالات جديدة، سكنيـة أساسا، أو قد تعدل لتستقبل ورشا صناعية صغيرة لبعض الحـرفيين أو الممـولين.. إلـخ. وبعبـارة اخـرى، تتحـول المنطقة التى تراجع عنهـا القلب القديم الى مجـرد اطراف وهـوامش أو رقـع من جسم المـدينـة العـادى بحلقـاتـه

الوظيفية المألوفة خارج القلب كالحلقة الخارجية او الحلقة الداخلية كما تسمى.

وعلى الفور فإن هذه العملية تضع ايدينا على ظاهرة فذة فريدة تختلف بها القاهرة عن المدينة الدائرية الكاملة، وتعد قلبا للعملية الشائعة فى ديناميات ونمو اقاليم وحلقات المدينة الداخلية. فالقاعدة مع نمو المدينة ان يتوسع القلب بالزحف على الحلقة الداخلية المحيطة به، فتتحول وظائفها من خليط من السكن والصناعة الخفيفة عادة الى التجارة، ولكن التحول هنا فى المناطق الشرقية من القاهرة والتى كانت القلب القديم، ثم على العكس بتراجع وانحسار القلب، وبالتحول من التجارة الى السكن المختلط بالصناعة.

على أن المهم أن هذه الحلقات الجديدة الوليدة هنا تكون ضيقة مختنقة نوعا وربما غير مكتملة الخصائص والمعالم فى هذه القطاعات، خاصة اذا ما قورنت بمثيلاتها على الجوانب وفى القطاعات الأخرى من المدينة، ولا تتسع الا مع وبقدر المزيد من تراجع القلب

وانحساره عنها. والنتيجة الصافية أن مورفولوجية حلقات المدينة الداخلية التى كانت فى العصور الوسطى نصف دائرة قد أصبحت تخضع للنمط الدائرى بصورة عامة، الا أنه هنا منبعج مختنق فى شكل مروحى.

هذه العملية كلها لا شك بدأت فى القرن الماضى حين أخذت القاهرة الحديثة تستشعر هزة التحول الحضارى الجديد، ولا جدال أنها ظلت تشتد مع شدتها، ولكنا لا نستطيع أن نتتبعها بالعين المجردة الا فى الاجيال والعقود الأخيرة حيث دخلت مرحلة النضج. هذا ويلاحظ فى تلك الفترة أن طغيان المصالح والمضاربات والنشاطات المالية الاستعمارية والجاليات الأوربية على اقتصاديات المدينة قبل التحرير، وخاصة فى قاهرة ما بين الحربين، أعطت منافسة خطيرة وقاتلة لمشروعات وأعمال ومتاجر البورجوازية الوطنية المتوسطة والصغيرة، مثلما نشرت تطلعات الاوربة والتغريب بين الجماهير... الخ.

وهذا كله أتى لحساب القلب العصرى «الاوربى»

الحديث، وعلى حساب القلب التقليدى الآفل، وساعد على تصفيته وذبوله بالتدريج. والكثيرون ما زالوا يذكرون أو لا شك سيتذكرون حالات أفلاس كثير من محلات الموسكى والأزهر.. الخ فى تلك الفترة، أما اكتمال الهجرة من القلب القديم الى الحديث فيرمز اليه ببلاغة تحول مركز الثقل والاهمية من شارع الموسكى الى شارع طلعت حرب، ومن ميدان العتبة الى ميدان التحرير. وقد يمكن أن نعتبر العتبة هى الحد الفاصل اليوم بالتقريب بين القديم والحديث فى قلب القاهرة التجارى. وفى الوقت الحالى، أصبح القلب القديم - الموسكى والأزهر والغورية.. الخ - يلعب فى كيان المدينة دورا أقل حيوية وثقلا مما كان فى الماضى، ويأخذ بازدياد دور المعقل وخط الدفاع الأخير للقديم فى كل شىء..

وعلى الفور، لن يخطئ أحد أن ها هنا ثنائية أساسية فى قلب العاصمة التجارى: قلب جديد نابض متنام، عصرى حديث الطراز، فى الغرب، وقلب قديم عتيق الطراز، آفل وفى انكماش مطرد، فى الشرق. وهذه

الثنائية، التى يعرفها قلب كل مدينة هامة فى العالم الثالث، تلخص وترمز الى الثنائية الحضارية القاعدية التى تميز هذا العالم الثالث منذ عصر الاستعمار الأوربى والاحتكاك الحضارى مع الغرب. ومن الطريف فى القاهرة أن نلاحظ الاتفاق بين الموقع الجغرافى والموقع الحضارى داخل هذه الثنائية: فالقلب الشرقى القديم فى الشرق، والغربى الحديث فى الغرب! على أن هذه الثنائية مرحلية فى جوهرها وان طال الامد، ولنا أن نتوقع، ولكن ليس قبل عقود على الاقل، أن يذوب القلب القديم فى الجديد لأى نهاية المطاف مع اكتمال التحول الحضارى والتقدم المادى.

وهنا وفى النهاية تفرض نفسها مقابلة لها مغزاها وطرافتها، وذلك ما بين هذه الثنائية الحضارية وما رأيناه من قبل من تجانس بشرى فى السكان. فاذا كان قلب القاهرة يلخص التنافر الحضارى، فان تركيب سكانها يؤكد أساسا التجانس البشرى. وهذا وذاك على العكس تماما من المدينة الأمريكية: تنافر جنسى وبشرى حاد

وصارخ، وتجانس حضارى إلى درجة التنميط الممـل ربما. ولعلنا لا نغالى اذا قلنـا فى هذا الصـدد ان القاهـرة أقدم عواصم العالم القديم ترمـز له وتلخصـه مثلما ترمـز للعالم الجديد وتلخصه مدينة من أحدث عواصمه كـواشنطن أو نيويورك...